ⴰⵎⵓⵍⵍⵉ ⵏ ⵜⵣⵖⵔⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵜⵔⴰⵔⵜ
Parti Authenticité et Modernité

حزب الأصالة والمعاصرة

المؤتمر الوطني الثالث

ⴰⴳⵔⴰⵡ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵡⵉⵙⵙ ⴽⵕⴰⴹ

الديمقراطية الاجتماعية

ورهانات التحديث السياسي بالمغرب

بوزنيقة 22 - 23- 24 يناير 2016

حزب الأصالة والمعاصرة

اللجنة التحضيرية / لجنة الوثيقة المذهبية

الديمقراطية الاجتماعية
ورهانات التحديث السياسي بالمغرب

حزب الأصالة والمعاصرة:

تأسس حزب الأصالة والمعاصرة يوم 7 غشت 2008 كاستجابة موضوعية في سياق التحولات التي عرفتها بلادنا في العشرية الأولى من الألفية الثالثة ، والمتمثلة في ضرورة خلق دينامية سياسية مواكبة لمتطلبات وشروط الإصلاحات المهيكلة التي عرفتها بلادنا ، وبناء على قناعة مشتركة تقاسمها العديد من الفاعلين المنتمين لتجارب وحساسيات مختلفة بكون النسق السياسي ببلادنا أصبح يشكو من التشتت وضعف الانسجام والفاعلية ، والعزوف عن المشاركة السياسية ، وبالتالي ضرورة تقديم عرض سياسي مغاير يستجيب في منطلقاته ومراميه إلى طبيعة المرحلة الراهنة ، مع ما تحملها من رهانات وتحديات مختلفة .

واعتبر الحزب منذ التأسيس أنه رغم ما حققه المغرب من مكاسب وإنجازات في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي ، لا زالت العديد من المعيقات تحول دون إحقاق التنمية بأبعادها المختلفة ، والتي أفضت الى استشراء العديد من المظاهر السلبية ، ومن ضمنها استشراء الفساد في مجالات عدة ، واتساع بنيات الفقر والهشاشة والتفاوتات الاجتماعية ودوائر الإحباط وفقدان الثقة وانسداد الآفاق وبروز بعض مظاهر التطرف ، تعتبر معيقات مقلقة أمام تحقيق النقلة النوعية في مجال التنمية المستدامة واستكمال بناء دولة الحق والقانون وترسيخ المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي .

لأجل ذلك ، كان حزب الأصالة والمعاصرة ولا زال ، يهدف إلى المساهمة إلى جانب قوى التحديث والديمقراطية في إعادة الاعتبار إلى العمل السياسي بمعناه النبيل ونهج سياسة القرب ، وتخليق الحياة العامة ، والاستجابة لرغبة النخب والفعاليات الجديدة في المساهمة في العمل السياسي من أجل ترسيخ الاختيار الديمقراطي .

وانطلاقا من رؤيته للإصلاح ، المستحضرة للسياق السياسي المغربي والمبنية على دينامية الثبات والتحول ، باعتبارها معادلة تستحضر الماضي (الموروث السياسي والثقافي والديني أو المشترك المغربي) ، والحاضر (سيرورة التحولات المجتمعية) ، والمستقبل (المشروع الديمقراطي الحداثي أفقا) ، باعتبارها أزمنة تشكل مجتمعة مصدر وجوهر الفعل السياسي ببلادنا ، فإن الممارسة السياسية لمناضلات ومناضلي الحزب ترابيا ومركزيا هي ما يسهم في تحديد وترجمة

هويته السياسية ومنظومته الفكرية المنسجمة .

وهو ما يتطلب تعميق المنحى النقدي القائم على أساس منهجي ، قوامه الربط الجدلي بين المرجعية النظرية (الديمقراطية الاجتماعية) والممارسة السياسية والتنظيمية ، عبر خلق فعل تواصلي ذي أبعاد جماهيرية يتعين توجيهها وتأطيرها والتفاعل معها عن قرب ، سواء تعلق الأمر بمكونات الحزب ، أو في علاقته بغيره من المكونات السياسية والاجتماعية ، أو في علاقته بعموم المواطنات والمواطنين .

تقديم:

1- سمات المرحلة على المستوى الدولي :

يعيش العالم تغيرات بنيوية عميقة ، تمس كل أنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والإعلامية والروحية والأمنية ، حيث أضحت النيوليبرالية القائمة على سياسة تجارية وصناعية عابرة للقارات ، سائدة في العالم من خلال أنشطة الشركات المتعددة الجنسية ، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمجال التجاري والصناعي .. والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي وضعت النيوليبرالية أسس السيادة الوطنية للدول والشعوب على المحك .

ولعل تحرير الأسواق والتدويل الكوني للإنتاج وتدخل الصناديق الدولية للقروض ، تشكل عناصر لإعادة صياغة التقسيم الكوني للعمل ، وتؤشر على تحولات في أدوار ووظائف الدولة وسيادتها وحدود تدخلاتها ، ووظائفها ، بدءا بسياسات الانفتاح الاقتصادي ، والتوازنات الماكرو اقتصادية ، مرورا بتحرير الأسواق ، وصولا إلى التدخل في تحديد السياسات المالية للدول . وهو ما يشكل تحديا أمام أفق التمتع الفعلي للناس بدون تمييز بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

واليوم ، يشهد العالم تفاوتات متزايدة في توزيع الثروة ، ليس فقط بين دول الشمال ودول الجنوب ، بل داخل كل قارة على حدة ، وحتى بين الأفراد والجماعات . كما أن التناقضات الحادة بين رؤوس الأموال وقوة العمل تفضي إلى تفاقم العطالة في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الطبقة المتوسطة ، داخل أغلب دول العالم ، مما يلقي بفئات واسعة من المجتمعات إلى دوائر الفقر والهشاشة .

وإذا كان النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد على الانفتاح كمقاربة حيوية خاضع لمعايير السوق ، فقد صاحب ذلك تحولات جيواستراتيجية ، وتغيير في خارطة التحالفات العالمية ، أشرت على هيمنة تدخل القطب الواحد في العديد من مناطق العالم ، في محاولة للاستفراد بالقيادة ، بما يخدم مصالحه وأهدافه . فقد شَكَّل «حق التدخل» و«العقوبات الاقتصادية» ذريعة وسابقة عسكرية للهجوم على العديد من الدول . أما شرعية القرارات الصادرة عن مؤسسات المجتمع الدولي فقد أضحت تطرح سؤال المصداقية نتيجة تسخيرها لخدمة القوى العظمى ، وتطبيقها على طرف دون الأخر .

إن التحولات البنيوية التي يعيشها العالم على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والروحية ، وضعت كل السياسات القائمة على المحك ، في وقت أصبحت تتزايد فيه وتيرة المطالب بالحقوق الإنسانية لاسيما الاجتماعية منها ، وانتشار البطالة وضعف التغطية الاجتماعية الأساسية ، واندلاع الحروب والكوارث البيئية ، وندرة الإمكانيات .

ولعل واقع الأزمة التي يعيشها العالم اليوم تتجلى في عدم القدرة على الحسم في العديد من القضايا الإقليمية والدولية المرتبطة بالأمن والاستقرار والسلم ، خصوصا في بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وبعض بلدان آسيا والشرق الأوسط ، التي عرفت انتفاضات اجتماعية وسياسية عنيفة ، أدت إلى سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية والعسكرية ، وتغيير أنظمتها السياسية ، لتدخل بعد ذلك في نفق مطبوع بموجة من العنف الطائفي والمذهبي والديني ، بسبب عدم القدرة على إعادة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة . وهو ما شكل أرضية خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة ، التي استغلت ظروف دول فاشلة ، لتنفيذ مخططاتها التدميرية عبر مناطق عديدة بالعالم . ولم تكن منظومة القيم الكونية بمنأى عن هذه التحولات ، خاصة مع بروز دعاوى الحقد والكراهية والإسلاموفوبيا والتطرف الديني .

2- تحديات بلادنا في سياق دولي متغير

لم يكن المغرب بمنأى عن دينامية التغيير ، فقد عاش بدوره موجة من الحراك الاجتماعي الذي شكل إحدى اللحظات المفصلية الفارقة في مسار انتقاله الديمقراطي ، حيث انخرط إراديا بكل وعي ومسؤولية ـ وفي إطار التحول المرتبط بالتراكم المتدرج والتصاعدي ـ في رسم معالم التغيير الممكن والمتاح ، بناءا على شروطه الذاتية والموضوعية .

وتوج المغرب هذا المسار السياسي ببناء وثيقة دستورية ، كانت نتاج توافق الفاعلات والفاعلين من مختلف مشاربهم الاجتماعية والسياسية والفكرية ، ابتداءا بالمؤسسة الملكية التي بادرت بالدعوة إلى تبني دستور جديد يستوعب مطالب الحراك الاجتماعي ، ويرصد مكتسبات الإصلاحات السابقة على 2011 ، ويؤسس لمرحلة سياسية جديدة عنوانها البارز ضمان الحقوق والحريات ، وفصل متوازن بين مختلف السلط ، وتفعيل مقتضيات الحكامة المؤسساتية والمشاركة وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا الجهوية المتقدمة . . .

ولقد انخرط المغرب ، كدولة لها وزنها في المنظومة الدولية ، من خلال الالتزام بكافة العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية ، كما انخرطت مكوناته السياسية في تحصين الاختيارات الديمقراطية وتدعيمها بالإصلاحات المؤسساتية والقانونية الضرورية ، وفي العمل على توفير شروط إنضاج مقومات إحقاق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأفراد والجماعات والجهات ، وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون . وترسيخ المكتسبات الديمقراطية ، وإغنائها بمزيد من الانفتاح على القيم الكونية مع تثمين مقومات الشخصية الوطنية الأصيلة بتعدد وتنوع روافدها . وإيلاء الأهمية لقضايا التنمية المستدامة ، ومحاربة الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء ، والبناء القاعدي انطلاقا من واقع المواطِنة والمواطِن في فضاء معيشهما اليومي ، باعتماد الجهوية المتقدمة ومزيدا من اللامركزية واللاتمركز ، كمسارات تروم تحقيق القرب ، والمشاركة كأسلوب لضمان الحكامة الجيدة . وخلق الشروط الضرورية لاسترجاع ثقة المواطنات والمواطنين في نبل العمل السياسي وأهمية الانخراط الملتزم للجميع في المجهود الجماعي من أجل رفع تحديات المستقبل : تنموية وبيئية وروحية وأمنية .

وفي ذات السياق ، يستوجب الذكر أن الانخراط في تقوية قدرات وإمكانات الدولة والمجتمع ، والإرادة السياسية المعبرة عن التوجه نحو تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية ، والالتزام بقواعد وضوابط التعايش والانفتاح على المحيط الإقليمي والجهوي ، والرغبة في تحسين موقع بلادنا في المنتظم الدولي ، كلها عوامل تؤكد أن تجفيف منابع الإرهاب لا يمكنها أن تتأسس فقط على خيار الردع المادي والمسلح فقط كعلاج وحيد وأوحد ، بل تفرض على العالم أن يتحمل مسؤوليته في البحث عن بدائل ووسائل أخرى ، ومن أهمها الانكباب على حل النزاعات الإقليمية الحدودية ومساعدة الدول الضعيفة أو المنهارة ـ والتي غالبا ما تشكل التربة الخصبة لانتشار الجماعات الإرهابية ـ وتوفير المساعدات للشعوب المضطهدة والمستعمرة ، وعلى رأسها حل القضية الفلسطينية بتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس . وكل ذلك في إطار رؤية شمولية للأمن الإنساني .

إن تأسيس نظام عالمي جديد وعادل كفيل بحماية الإنسانية من شرور الإرهاب ، الذي يزرع الرعب ، وينفث سموم الحقد والكراهية ، ويتجه نحو التقتيل والتدمير في كل أرجاء العالم ، وينكر الكرامة والتنوع الإنسانيين . هذا النظام الذي يجب أن يتأسس على احترام الكيانات الوطنية وحدودها الترابية ، ومحاربة كل أشكال الانفصال والتمزيق والتجزيء ، وتكريس العدالة وسيادة القانون ونظم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة . ويذكر الحزب بالأهمية الفائقة لهذا الرهان والنظام العالمي على عتبة التحول التدريجي والصعب إلى عالم متعدد الأقطاب .

من هذه المنطلقات ، يتعين على كل مكونات الشعب المغربي تعزيز وتقوية كل أشكال التماسك الاجتماعي والتلاحم الداخلي ، والمساهمة في تأهيل بلادنا ، من أجل التفاعل الحذر مع البيئة الدولية المتميزة باشتداد المنافسة والانفتاح الاقتصادي وعولمة التبادلات ، وتنويع الآفاق الاستراتيجية لبلادنا ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف ، ودعم استكمال انخراط المغرب في المنظومة الدولية . وتطوير دوره كمتمتع بالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي وكشريك من أجل الديمقراطية مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا . والتموقع كفاعل جهوي مؤثر في بناء منطقة للسلام والاستقرار والرفاه المشترك والتقدم في المجال المغاربي ، وحوض البحر الأبيض المتوسط . . وتطوير الشراكة مع المجموعة الأوربية والعلاقة مع القارة الأمريكية ، وتعزيز وتقوية العلاقة مع بلدان إفريقيا ضمن تعاون جنوب/جنوب ، وتشجيع وإثراء الحوار بين الثقافات والحضارات ، ودعم الإنتاج الوطني الثقافي ، وحشد دعم المنتظم الدولي للدفاع عن عدالة قضية وحدته الترابية في حدودها الحقة ، والعمل على تسوية النزاع المفتعل ، وتكريس سيادته على أقاليمه الجنوبية المسترجعة ، وإيجاد حل نهائي وعادل ودائم للنزاع المفتعل حولها ، على أساس مبادرة الحكم الذاتي التي تتوافق مع المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي التنموي الذي يرتكز على اعتماد الجهوية المتقدمة بما هي خيار سياسي استراتيجي ينبني على روح الديمقراطية في جعل المواطن يقرر مصيره بإدارة شؤونه المحلية بأوسع معاني الإدارة لتجسيد سياسة القرب والتشارك والفاعلية .

يطمح حزبنا في هذا المجال إلى خلق الظروف لمواكبة المبادرات الرامية إلى جعل المغرب يلعب دورا رئيسيا من خلال دبلوماسية نشيطة وفعالة واستباقية ، تستجيب لشروط عولمة الألفية الثالثة ، علما أن التحديات العالمية ، بكثافتها وتنوعها وأخطارها ، تتطلب التكيف الحقيقي للدبلوماسية المغربية الحديثة سواء في مستوياتها الرسمية أو الموازية ، وتطوير الدبلوماسية الثنائية بوضع إستراتيجية أكثر مبادرة ونضالا لتعزيز علاقات المغرب مع الدول الشقيقة والصديقة . كما تستلزم إستراتيجية انفتاح المغرب على حوض البحر الأبيض المتوسط تعزيزا ، وفق رؤية تسمح للبلاد بتطوير علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، بصفة متناظرة ومتوازنة وتعمل على إبراز إمكاناته الذاتية والرفع من قدراته التنافسية ، وتحرير طاقات قوته العاملة . كما يتعين استحضار رهان تنويع شركاء بلادنا الدوليين في مختلف المجالات .

I- السياق السياسي العام :

شكلت المسألة الاجتماعية المتمثلة في المطالب الاجتماعية للفئات الشعبية ـ وعلى رأسها فئة الشباب المغربي ـ محور الحراك الشعبي ، وقَوَّت مطالب الإصلاح السياسي الذي عرفه المغرب

سنة 2011 ، وأبرزت تحديات جديدة أفرزها الحقل السياسي ، وأضحت تتخذ – تدريجيا – طابعا مهيكلا للنقاش العمومي غداة إقرار دستور 2011 ، تجلت أساسا في تعزيز أدوار الفاعلات والفاعلين السياسيين في إنتاج السياسات ، والتأكيد على المقاربة التشاركية ، عبر إقرار صيغ جديدة للمشاركة في تدبير الشأن العام ، سواء من خلال توسيع مجال المسؤولية السياسية للحكومة والبرلمان وتقوية دور المعارضة وإحداث العديد من مؤسسات الحكامة ، وتعزيز صلاحيات المؤسسات المنتخبة وإعادة الاعتبار للوظائف السياسية للتنظيمات الحزبية وتقوية حضور المجتمع المدني .

ودخلت بلادنا مرحلة جديدة من مسارات الإصلاح المؤسساتي بإقرار دستور 2011 ، وهي المرحلة التي جاءت في سياق الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفه الشارع المغربي ، وما عبرت عنه من مطالب تخص العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وإقرار إصلاحات سياسية ومؤسساتية تؤمِّن للمغرب شروط تحقيق الديمقراطية المنشودة ودولة الحق والقانون . وأفضت المرحلة ذاتها الى إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها وإلى تناوب سياسي من نوع جديد .

وقد جاءت الإصلاحات الدستورية كاستجابة موضوعية لمطالب الشعب المغربي وقواه الحية ، وفي سياق سلسلة من مسارات الإصلاح التي دشنها المغرب في السنوات الماضية ، لتأمين حظوظ الانخراط في مسارات التوطيد الديمقراطي ومتطلبات التنمية ، استجابة لشروط المرحلة الراهنة . وهو ما يعني أن هذه المرحلة الإصلاحية الجديدة لم تكن معزولة عن سياقاتها التراكمية بفعل النضالات التاريخية للقوى الوطنية والديمقراطية والحداثية منذ مطلع الاستقلال ، وعلى امتداد عقود من الزمن . وهي السيرورة التي دشنت المسارات الديمقراطية بالمغرب بتجربة «التناوب التوافقي» ، وتدشين تجربة المصالحة والإنصاف ، وما تلاها من نقاشات واسعة بخصوص الانتقال الديمقراطي ، وطي صفحة الماضي ، وصياغة تقرير الخمسينية ، وصولا إلى إقرار دستور جديد في المرحلة الراهنة .

وإذا كانت بلادنا قد دشنت المرحلة الجديدة في إطار تفاعلاتها مع متطلبات الوضع الداخلي ، ورهانات الأوضاع الجيو-استراتيجية الجديدة ، فإن هذا المسار الجديد شكل لحظة اختبارية حقيقية لتفعيل مقتضيات الدستور الجديد ، في مختلف مناحي الحياة العامة وعلى مستوى مختلف المؤسسات الدستورية ، بما يسمح بفصل واضح ومتوازن بين السلطات ، بما يضمن ترسيخ قواعد ممارسة ديمقراطية متقدمة ، وتثبيت أسس الحكامة المؤسساتية والتدبيرية الجيدة ، وتخليق المرفق العام ، وكذا ضمان تفعيل الجهوية المتقدمة ، في ظل مغرب يتغير بشكل تدريجي وتصاعدي .

وبقدر ما شكلت هذه المرحلة منعطفا مميزا في تاريخ بلادنا ، بقدر ما شكلت أفقا للانتظار علقت عليه آمال عريضة لعموم أفراد الشعب المغربي من أجل المضي قدما في تعزيز أدوات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية ، وتحقيق مطالب الشعب المغربي في العيش الكريم والرفاه والمساواة وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد والرشوة واقتصاد الريع .

لقد قدمت الوثيقة الدستورية وإلى جانبها إرادة الفاعلات والفاعلين ومتطلبات الحياة السياسية بما يضمن النجاعة والعقلانية والاستقرار جوابا على إشكالية التدبير السياسي للشأن العام ، عبر تحديدها لمجمل المبادئ والقيم الموجهة لعملية إنتاج وصياغة السياسات العمومية ، وإقرارها لهندسة الصلاحيات والاختصاصات وتحديدها لأدوار ووظائف السلط والمؤسسات الدستورية ، وهو ما لم يعكسه نموذج التدبير السياسي وطبيعة الاختيارات السياسية للحكومة الحالية ، الذي يغيب فيه الشرط السياسي الديمقراطي التشاركي ومقوم الانسجام الداخلي بين مكونات أغلبيتها نتيجة تباعد التوجهات السياسية للأحزاب المشكلة لها . ولهذا السبب ، شكلت السنوات الخمس اللاحقة على المصادقة على دستور 2011 ، عنوان فشل الحكومة في مستويات مختلفة في إعمال مقتضيات الدستور ، خاصة منها ذات العلاقة بمجال المساواة والمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ، والحقوق اللغوية والثقافية ، واستقلال القضاء ، والديمقراطية التشاركية .

وبسبب عدم انسجام البرنامج الحكومي وضعف إجراءاته الاستشرافية وضعف تحديد وسائل تحقيق مقترحاته ، يعرف البرنامج الحكومي تعدد الأقطاب الواضعة له والمدافعة عنه ، وهي مختلفة لدرجة قد تصل حد التناقض بشكل يجعل كل طرف داخل الحكومة يفسر البرنامج الحكومي تفسيرا خاصا به ، فالمساواة السياسية والعدالة الاجتماعية والمناصفة بين الرجال والنساء والرفع من معدلات النمو ... لا يربطها خيط ناظم ، كما يجعل كل طرف يسعى إلى إسناد القرارات الإيجابية إلى نفسه والتملص من القرارات السلبية المؤثرة على توجهات الناخبات والناخبين ، وهو ما يدفع مكونات الحكومة الحالية إلى التركيز على إقناع قوى معينة أكثر من تركيزها على الاستجابة لمطالب المواطنات والمواطنين ، الذين لم يُقدَّم لهم سوى خطاب سياسي شعبوي لا يخاطب القدرة الكامنة للمجتمع على التفكير والنقد والمساءلة وابتكار الحلول ، عوض التركيز على العمل والقرارات والإنجازات ، بحيث أصبحت مكونات الأغلبية تعتمد مختلف وسائل وطرق التضليل السياسي للحصول على شرعية ودعم المواطنات والمواطنين في المحطات الانتخابية الحاسمة . وهو مسعى إن مكن القائمين به من نتائج انتخابية سهلة على المدى القصير فإنه يعيق استكمال بناء مسار المواطنة ويهدد

المجتمع الديمقراطي ويمهد موضوعيا سبل بناء سياق سياسي مبني على السلطوية ، وإنكار التنوع والاختلاف والتسامح و الحريات الأساسية و تسود فيه الأشكال السياسية المختلفة للتطرف الديني .

وميلاد حزب الأصالة والمعاصرة جاء في سياق مختلف عن السياقات الخاصة بمختلف المكونات الحزبية التي تعمل اليوم بالمجال السياسي المغربي . فالحزب ولد من رحم حاجة المجال السياسي لمراجعة وظيفة التركيبة الحزبية القائمة ، وحاجتها للتعاطي مع أشكال الاختلاف القائمة في منظوماتها الداخلية وتنازع التيارات والانشطار داخل مكوناتها ، ومن حاجة المجال السياسي إلى إعادة مد وتقوية جسور الثقة والشراكة السياسية بينه وبين المواطنة والمواطن المغربيين ، وفتح أفق

الأمل ، وتحفيزهما على الانخراط الواعي والمشاركة بفاعلية أقوى في الشأن السياسي ، وحاجته كذلك إلى المصالحة مع الماضي وتحرير قدراته الذاتية وقواه الحية ، وحاجته للثقة في الطموحات المرتبطة بتحديث مختلف المستويات والمناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . . وهو ما يؤكد أن ميلاد الحزب هو تعبير عن حاجة موضوعية لدى شرائح متعددة ومختلفة في المجتمع المغربي من أجل تدعيم الإصلاحات القائمة بهدف ترسيخ الاختيار الديمقراطي التنموي الذي يجعل المواطنة والمواطن في صلبه ويضمن له المساواة في الاستفادة من نتائجه وإنتاجه السياسي والاقتصادي .

إن الحزب مدعو إلى ترسيخ العمل مع مكونات الصف الديمقراطي والحداثي ، والمساهمة في تشكيل قطب سياسي فاعل يستجيب لاختيارات التحديث ومتطلباته الراهنة والمستقبلية ، ويساهم في توطيد المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي بدءا بتكريس وزرع قيم الانتساب السياسي الواعي إلى المفهوم العصري «للمواطنة» كفكرة سياسية تتضمن حقوقا وواجبات اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية تساوي بين جميع المواطنات والمواطنين ، كممارسة مدنية عصرية تتطلب الانتصار لقيم العقل والاختلاف والتعدد والانفتاح والسهر على المصلحة العليا للوطن .

حزب الأصالة والمعاصرة
وخيار الديمقراطية الاجتماعية

من نحن؟... المنطلقات والمرتكزات:

انطلق الحزب في تأسيسه من وثيقتين . يتأسس حزب الأصالة والمعاصرة على الإيمان بضرورة التراكم الإيجابي ، والتدرج والانفتاح والتفاعل الهادف من أجل إضافة ، وتطوير وإغناء ما يزخر به الشعب المغربي من طاقات بشرية غنية وكفاءات جديدة إلى التجربة السياسية الوطنية الغنية بنضالاتها وبتنوع وتعدد مكوناتها ، عبر أداة سياسية وتنظيمية قوية ، وعبر عرض سياسي يروم المساهمة في توطيد المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي ، عرض يشكل قيمة مضافة في المشهد الحزبي الوطني ، قادر على المساهمة في تأطير وتعبئة المواطِنات والمواطِنين للنهوض بتحديات التنمية والدمقرطة والتحديث ، وبناء المواطنة .

وتتأسس مرجعية الحزب على قيم المواطنة والأصالة المغربية والتشبث بمقومات الأمة المغربية الأساسية كما ينص عليها دستور المملكة وهي الدين الإسلامي السمح والملكية الدستورية والوحدة الوطنية المتعددة الروافد والاختيار الديمقراطي ، وكذا الالتزام بالقيم الإنسانية الكونية الضامنة لحرية وكرامة الإنسان .

وعليه ، فإن رؤية الحزب تنطلق من طموح مناضلاته ومناضليه إلى المساهمة في معالجة القضايا الكبرى لبلادنا ذات الصلة بالتنمية ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية ، والدمقرطة ومتطلباتها القانونية والمؤسساتية خاصة منها المرتبطة بإعمال الدستور ، والتحديث ومقوماته الثقافية والدينية والتربوية والحقوقية ، وكذا في إبداع تصورات مواكبة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، وفي الإنصات للمواطِنات والمواطنين من مختلف مواقع تواجدهم والتجاوب معهم ، وفي التنشئة على قيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة والإنصاف وتكافؤ الفرص ، وتعزيز المسؤولية السياسية ، وتقوية القدرات المؤسساتية ، وترسيخ منهجية التغيير السلس والمعقلن في ظل دولة الحق والقانون ، وفي تأهيل الحزب للمشاركة في تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام .

وتتمثل أهداف إنجاز حزبنا لهذه الوثيقة المرجعية في تجميع وتحليل المعطيات بخصوص القضايا المجتمعية الكبرى ، وتنظيم وتدبير الاستراتيجية السياسية للحزب ، وخلق آليات

التحليل والاقتراح في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية . وفي إيجاد سبل المساهمة في إنتاج مواقف وبرامج عمل قابلة للتفعيل ، والنهوض بالنقاشات الموضوعاتية والقطاعية المرتبطة بالسياسات العمومية . وكذا خلق شروط نقل هذه النقاشات داخل مختلف الجهات في إطار أشكال وصيغ موضوعاتية وتنظيمية مناسبة ومنتجة ، وفي إبداع آليات تتبع الأداء الحكومي والتشريعي والترابي والتفاعل معه ، وإيجاد سبل تنشيط العلاقات والممارسات داخل الفضاءات التنظيمية للحزب بانفتاح متفاعل مع قضايا الوطن ، ومع المجتمع المدني باستثمار أمثل للفرص الدستورية الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية .

وعليه ، فإن النتائج المنتظرة من كافة مناضلات ومناضلي حزب الأصالة والمعاصرة هي التوصل إلى صيغ وكيفيات تتويج مسار النضال الديمقراطي الذي خاضته مختلف الأجيال في بلادنا ، والانخراط القوي في ورش الإصلاح والدمقرطة . والتجاوب الفعال والمتزن مع المطالب المشروعة مختلف الفاعلات والفاعلين . واعتماد منهجية إصلاحية تؤشر على نضج سياسي متقدم جدير بمتطلبات ترسيخ مجتمع ديمقراطي ، وإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح ، وإرساء أسس وقواعد الديمقراطية الاجتماعية بما تعنيه من خيارات وأولويات خاصة منها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتضامن والحرية . بالإضافة إلى تقوية وتعزيز مصداقية المؤسسات والفاعلية السياسية . وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحفظ كرامة المواطنات والمواطنين .

1- أسس تدبير الاختلاف :

إذا كانت الديمقراطية بالمفهوم العام هي نظام اجتماعي يؤطر اختيارات المواطنات والمواطنين وفق قواعد سياسية ومؤسساتية متعاقد حولها ، ويحيل على ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تبرز فيها مفاهيم ذات صلة بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية . وإذا كانت الديمقراطية بمفهومها الخاص ، هي شكل من أشكال الحكم السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأغلبية ، وضمان حقوق المعارضة ، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الإنسان بموجب الوثيقة الدستورية والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، فإن الديمقراطية من منظور حزب الأصالة والمعاصرة تحيل على نظام سياسي واجتماعي لا يختزل العملية السياسية في الانتخابات ، على الرغم من أهميتها من حيث اعتبارها الأداة التي تفرز الأغلبية الصادرة عن فئات وشرائح الشعب المختلفة ، وعن طريقها تؤكد وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطِنات والمواطِنين ، وتصون الحريات العامة للمجتمع ، وتقيم المؤسسات اللازمة كآليات للدفاع عن

المصالح العامة للجماعات والأفراد ، وتضمن عدم الجمع بين السلطات ، وتصون حقوق المعارضة . ومن ثم فإن حزبنا يعتبر أن الجوانب الإجرائية للديمقراطية لا تنفصل عن قيم المجتمع الديمقراطي التي تستحق منا كل الحماية القانونية والقضائية والمدنية والمجتمعية .

لذلك نعتبر أن الديمقراطية محرك أساسي لمجتمعنا المغربي ، فهي أرضية لكي يعي المواطنون مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وتحقيق مصيرهم ، وتجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنات والمواطنين ، وتقوي قناعتهم لتفعيلها والدفاع عنها ، وترسخ الكرامة الانسانية ، وتنمي استقلاليتهم ونضج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي ، وتوجد توازنا بين الحكومة والمعارضة ، وتفسح المجال للجميع من أجل النقاش الحر ، والاحتكام إلى العقل للإقناع والاقتناع وإلى المجال العمومي الذي يتم فيه تبادل حجج عقلانية لا شعبوية ولا مضللة بشأن أسئلة القيم و التفضيلات السياسية ، وتفتح آفاقا جديدة للإبداع لإيجاد حلول أكثر ملاءمة ، وتحافظ على أمن واستقرار البلاد ، وتدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي ، وتعطي الناس فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث والمساهمة في الحياة العامة ، عن طريق العمل السياسي والمدني ، وإيجاد آليات واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية .

وإذا كان البعد السياسي للديمقراطية يهم مصدر السيادة والسلطة ، والحقوق السياسية للمواطنات والمواطنين ، عبر المساهمة في الانتخابات ، وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره . . . فإن البعد الاجتماعي يحتل مركز القلب من الاهتمام في المشروع السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة ، لأنه يحمل هاجس صون كرامة المواطِنات والمواطِنين عبر تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية ، وانطلاقا من كون تجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية يتأسس على التوزيع العادل والمنصف للثروة والاعتبار . فالمساواة بين الأفراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل أساسي على هذا المبدأ ، للمساهمة بشكل جدي في الحياة السياسية ، التي تتطلب معرفة بأمور الدولة وتسييرها وأمور السلطة ومدخلاتها .

فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من منظور حزب الأصالة والمعاصرة مسألة ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته ، ولوجوب احترامه ومساعدته على العيش الكريم . لأن هدف التنمية في بلادنا هو حرية المواطن ورفاهيته . والديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطِنات والمواطِنين في العمل السياسي وتحرير قدراته الذاتية وضمان مشاركته في بناء الوطن ، لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم . وبهذا يصبح للديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معنى واقعيا ومتكاملا .

وهكذا فإن منظورنا البديل للمسألة الاجتماعية يرتكز على مرجعية الديمقراطية الاجتماعية ، إنه منظور من أجل سياسة اجتماعية تغييرية ، مهيكلة حول إعادة التوزيع والحماية والإنتاج وإعادة الإنتاج . إنه منظور يستهدف حماية الناس من تقلبات السوق ، في إطار اقتصاد سوق اجتماعي ، يستهدف العمل على حل الأسباب البنيوية للفقر ، استهداف دقيق للفقراء ، وتمكين الناس من الولوج والتمتع الفعلي بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن أي مقاربة إحسانية .

إن السوق من منظورنا ليس فقط لتوزيع العمل كعامل إنتاج ثابت وإنما هو مكان التمتع الفعلي بالحقوق المدنية والاجتماعية . وهذا هو عمق مفهوم العمل اللائق . إن منظور الديمقراطية الاجتماعية للمسألة الاجتماعية هو سعي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو النوعي . إن منظورنا للمسالة الاجتماعية قائم على حماية اجتماعية وقائية إزاء تقلبات السن والسوق ، حماية الناس من الاستغلال والتمييز والمخاطر الأساسية في الحياة .

ونظرا لوجود علاقة التلازم بين بعدي الديمقراطية ، فإنه بالنظر لتدني البعد الاجتماعي للديمقراطية ، يكون من الهام جدا تحريك آليات الديمقراطية السياسية ، لأن التوعية السياسية الجدية تساعد المواطنات والمواطنين على الوعي بمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على إشراكهم في العمل السياسي لتحريك الطاقات الكامنة فيهم من أجل مجتمع أكثر عدالة وتماسكا وتضامنا .

إن وجود اختلالات على مستوى العدالة الاجتماعية داخل أي مجتمع تنتج عنه بالضرورة العديد من النتائج السلبية من قبيل ضعف التشغيل ، وتردي الصحة العامة ، وتزايد الإجرام ، وضعف النجاح المدرسي ، وعدم الرضى عن الذات ، وضعف الإنتاجية والمبادرة ، وتراجع التضامن الاجتماعي ، وعدم الثقة بالحياة الديمقراطية ، وضعف النمو الاقتصادي وانكماشه . وهو ما يهدد الديمقراطية السياسية ذاتها .

لذا فإن منظورنا البديل للمسألة الاجتماعية يستهدف جعل أنظمة وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية في خدمة هدف أساسي : مساعدة الأفراد والجماعات على الصمود إزاء المخاطر ، وتحقيق العدالة واستثمار الفرص والخيارات المتاحة ، والتمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وهو ما يتأتى عبر النهوض بالرأسمال البشري ، وتوسيع الولوج إلى الشغل المنتج واللائق والحماية من تقلبات السوق .

2- مصداقية المؤسسات والفاعلين :

يعمل حزب الأصالة والمعاصرة على المساهمة في إعمال مقتضيات الدستور المتعلقة بالثوابت الوطنية والمؤسسات الديمقراطية ، وفصل السلط وتوازنها ، وربط المسؤولية بالمحاسبة ، وتوسيع فضاء الحريات وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا ، والعمل على تتميم بناء وإرساء وتحصين وتوطيد دعائم دولة الحق والقانون وأداء الواجب .

من هذه المنطلقات ، يعتبر الحزب أن للدولة دورا مركزيا وحيويا ، باعتبارها ضرورة اجتماعية ، وباعتبار دورها في حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية . . وبذلك فمؤسسات الدولة تضطلع بمكانة هامة في الزمن الراهن بحكم مبدأ سيادة الدستور ومتطلبات الإنجاز الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعليه تقوم مسؤولية الالتزام بالمبدأ الموضوعي ، والمؤسساتي لإصلاح الإدارة والقضاء ، والسهر على حسن سير المؤسسات .

وعلى نفس القدر من الحرص الذي يعبر عنه الحزب من خلال اعتباره لقيام الدولة على مبدأ تساوي المواطِنات والمواطِنين جميعا في الحقوق والواجبات أمام القانون وفيما بينهم ، لضمان وظيفتها الكامنة في كونها ضرورة للتقدم والتطور الإنسانيين ، هناك حرص شديد على التأطير والتعبئة في صفوف المواطِنات والمواطِنين من أجل الالتفاف حول مؤسسات الدولة التي تحتاج إلى نوع من التقبل الاجتماعي نظير الخدمات العامة التي تؤديها لهم .

فللدولة كمؤسسة وظائف معينة في حياة المجتمع ، وخاصة ما يتعلق بتأمين ضوابط عدم استعمال السلطة بشكل مخالف للقانون وغير مناسب لمتطلبات المجتمع الديمقراطي ، ورعاية الحريات العامة ، وضمان الحقوق المدنية والسياسية واعتبار الديمقراطية هي السبيل لإحقاق شرعية المؤسسات .

3- بناء دولة المواطنة :

إذا كانت المعرفة الإنسانية قد سلطت الضوء عبر مراحل تطورها التاريخي على معنى المواطنة في بعدها السياسي بما هي تعبير عن مجمل العلاقات والتعاقدات التي تربط الفرد/المواطن والمواطنة بمؤسسات الدولة ، حقوقا والتزامات ، باعتباره شخصية قانونية ، تساهم في تدبير الشأن العام ، فإننا مطالبون بالبحث عن سبل تعزيز تجسيد هذا المعنى على أرض واقع مجتمعنا .

إن أهم نقط الارتكاز التي ينبغي الانكباب عليها ، وترسيخها وتقوية شروط وظروف تواجدها الاجتماعية والثقافية ، تتمثل في أهمية إدراك الإنسان لنفسه كمواطن قبل كل شيء ، وضرورة وضع شرطه السياسي نصب عينيه ، وتحفيزه على مشاركة أمثاله من المواطِنات والمواطِنين ، وتأهيله ذاتيا للتفكير والمشاركة في صناعة حاضر ومستقبل بلده ، ولاكتسابه صفة المواطنة .

فأن يكون مجتمعنا في خدمة ترسيخ وتقوية وتعزيز مفهوم المواطنة ، معناه أنه ملزم بالعمل على توفير شروط دمج نقاط الارتكاز هذه في كل العلاقات القائمة بين مكوناته الإطاراتية والمؤسساتية ، وفي كل التفاعلات الجارية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية بعملية التنشئة الاجتماعية على قاعدة المواطنة .

وينطلق حزب الأصالة والمعاصرة من فهمه للمواطنة الذي يتحدد في كونه يتطرق للعلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع والدولة ، وتقوم على أسس التفاعل البناء من ناحية الحقوق والواجبات ، إذ هي في الأنظمة الديمقراطية تضمن مشاركة الفرد في تسيير المجتمع وحقه في تتبع وتقييم أداء المؤسسات ، وتكفل له حرية التعبير والنقد والمحاسبة في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . . .

وتتحدد الحقوق الأساسية للمواطنة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية والبيئية ، كما تتحدد واجباتها الأساسية في مسؤولية دفع الضرائب واحترام القوانين والدفاع عن الوطن .

فالمواطنة بهذا المعنى ، تقوم على قاعدة التمتع بالحقوق الأساسية ، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية . وهي تعني الاستفادة من الحقوق التي تخولها القوانين بدءا بالدستور ، والالتزام بالواجبات الفردية والجماعية والمؤسساتية . فالمواطنة هي كل مفهوم أو قيمة أو اختيار يرتبط بالانتماء الصادق للوطن ، والعمل المخلص لاستقراره ورفعته .

والمواطنة ـ علاوة على الانتماء المكاني لفضاء محدد ، أي الانتماء إلى وطن بعينه ـ هي شعور مترتب عن هذا الانتماء ، مؤثر في إرادة الفرد ، ومُوَجِّه لسلوكه باتجاه التفاني في خدمة الوطن ، والسعي من أجل الرقي به ، في ظل فضاء يتيح إمكانيات نيل الحقوق والنهوض بالواجبات .

إن المواطنة شعور وممارسة ؛ شعور بروابط قوية بين الفرد ووطنه ، وممارسة كاملة للحقوق في هذا الوطن . لأن ممارسة الحقوق هي جزء لا يتجزء من أجواء الديمقراطية التي ينبغي أن تسود على مستوى تدبير مختلف تفاصيل العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات .

ومن هنا يتبين أن للمواطنة ارتباط كبير بالهوية والوعي بالذات ، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد ؛ يتمثل الأول في البعد النفسي ؛ أي الإحساس بانتماء الفرد إلى الوطن ، وإلى المجموعة ضمن شعب ، وإلى الدولة القائمة على مؤسسات ، وما يتبع ذلك من مشاعر مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والواقع المشترك والمصير المشترك . ويتجسد الثاني في البعد الثقافي ؛ أي الإحساس بالانتماء إلى ثقافة معينة ، والشعور بحضور هذه الثقافة بالذهن والتعاطف معها ؛ لأنها البيئة التي يجد فيها المرء شخصيته الثقافية ؛ فهو قابل لها ولديه رضى بالانتماء إليها ، ومستعد للانفتاح على الإيجابي في كل تجارب بلدان العالم . ويتجلى الثالث في البعد المدني والقانوني ؛ أي الوعي بما على الفرد من حقوق وواجبات بصفته مواطنا .

لذا نعتبر في حزب الأصالة و المعاصرة أن السياق التاريخي اللاحق على 2011 ، يشكل فرصة تاريخية لبناء ما يسمى ب»المواطنة الدستورية» ، بكل دلالاتها و أبعادها التعاقدية .

وإذا كان الحديث عن الحقوق الأساسية التي ينبغي للدولة العمل على توفيرها للمواطِنة والمواطِن من خلال الضمان القانوني والإعمال الميداني ، فإن الحديث عن الواجبات ضمن مسؤوليات المواطنة يقتضي الانتباه إلى واجبات المواطِنة والمواطِن تجاه نفسهما ، من خلال تنمية معارفهما ، والاهتمام بعطائهما وأدائهما وانخراطهما في مجتمعهما ، والمشاركة المواطنة في الاستحقاقات المدنية و السياسية للوطن . . . ومن خلال قبولهما بالتعدد ، واحترام الاختلاف ، وكرامة الإنسان ، ومن خلال احترام قيم المجتمع ، والاهتمام بقضاياه والعمل على تنميته ، والمشاركة السياسية . . . ومن خلال دفع الضرائب ، واحترام القانون والمؤسسات الساهرة على إنفاذه ، والدفاع عن الوطن . . .

كما يقتضي الانتباه إلى واجبات الدولة تجاه مواطِناتها ومواطِنيها ، من خلال توفير شروط التنشئة والتربية والتعليم ، والاهتمام بعطاءات المواطنات والمواطِنين وأدائهم وانخراطهم وتحفيزهم . . . ومن خلال ترسيخ الحق في الاختلاف ، وتعزيز شروط التضامن والتسامح ، وضمان شروط التمتع بالكرامة الإنسانية ، ومن خلال توفير شروط ترسيخ قيم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي وتعزيزها لدى الأفراد ، والاهتمام بقضايا المجتمع والعمل على تنميته ، وكذا من خلال الحرص على السير الناجع لمؤسساتها ومرافقها ، وحسن التدبير والتسيير في العلاقة بالسياسات العمومية ، وتنمية الموارد البشرية والمادية لتوفير سبل العيش الكريم لكل المواطنات والمواطنين . . .

وبما أن المواطنة من منظور حزب الأصالة والمعاصرة هي علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي ، ومن خلال هذه العلاقة يحترم الفرد التزاماته اتجاه الدولة مقابل حماية

الدولة للفرد ، وضمان حقوقه بشكل متساو أمام الجميع ، فإنها تتحول على المستوى النفسي إلى شعور بالانتماء للوطن ، وهذا الشعور ينتج الحاجة النفسية التي يشعر بها الفرد . فالمواطنة إذا ، هي ضرورة لدولة الحق والقانون . ومن أهم سمات وخصائص دولة الحق والقانون الحفاظ على حقوق الأفراد ، كحق التعبير والتنظيم والعيش المشترك والكرامة الإنسانية وحرية الاجتماع والاختيار الحر والمعارضة . . .

فحزب الأصالة والمعاصرة يدرك تمام الإدراك بأن دولة الحق والقانون التي يناضل من أجلها ، هي الدولة التي تسعى إلى تجسيد مضامين ذلك في الحياة اليومية ، وهي المضامين التي ينبغي أن تكون منسجمة مع وجودها الذي هو ضمان حقوق المجتمع وأفراده وجماعاته على أرض الواقع من جهة ، وترسيخ الوعي بها لدى المواطِنات والمواطِنين عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من جهة أخرى ، مع ما يتطلبه ذلك من الانتقال من شكلانية القوانين (formalisme des lois) إلى فعلية (effectivité) القوانين التي تعني ضمانها للحقوق و الحريات .

4- كرامة الإنسان وتثبيت السلم والاستقرار المجتمعيين :

يمثل مجال حقوق الإنسان ببلادنا ، في تصور حزب الأصالة والمعاصرة ، مسلسلا متواصلا من التطور ، ومن استكشاف حقوق جديدة تعكس تطور المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع السياسي ، وكذا الرغبة الأكيدة للمواطن المغربي في تدوين هذه الحقوق عبر الدستور والقوانين التنظيمية والعادية من جهة ، وإحاطتها بالضمانات اللازمة التي تحولها من مجرد نصوص وفصول إلى ضوابط تتمتع بالإلزامية التي لا بد منها لكل قاعدة قانونية . وبخصوص حقوق الإنسان فإن الأمر لم يعد مقتصرا على مجتمعنا أو دولتنا فقط ، بل إن كافة المجتمعات قد انخرطت بصيغة أو بأخرى في هذا المجهود الإنساني .

وتتمثل الغاية من دفاعنا عن حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا ، في كونها ترمي إلى تحقيق كرامة الإنسان ككائن بشري ، وتسعى إلى إنمائه في جميع المجالات ، وتبتغي تحقيق السلم والاستقرار على المستوى الوطني والدولي . لذلك فتحقيق كرامة الإنسان ، التي تشكل حجر الزاوية في منظومة حقوق الإنسان يتطلب محاربة الأفكار والنزعات التمييزية ، مهما كان مصدرها أو مرجعها أو أسبابها ، ومحاربة الاتجاهات التي تحاول بث الحقد والكراهية ، مستغلة شروط الأزمة التي تتخبط فيها الكثير من المجتمعات . ولا يمكن أن تتحقق هذه الكرامة إلا بإقرار آليات فعالة قمينة بمحاربة كل الانحرافات .

أما الغاية من سعينا للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي ، تكمن أساسا في تطوير ردود أفعال إنسانية سليمة لدى كافة المواطِنات والمواطِنين ، وزرع نفس جديد في الحياة المجتمعية بشكل عام ، لتصبح مشتلا ميدانيا للنهوض بالقيم والمبادئ الحقوقية الكونية ، في اتجاه إحداث التحول المنشود لصرح التنشئة الاجتماعية والسياسية المأمول لأجل ترسيخ ثقافة المواطنة .

فقضية الدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى النهوض بثقافتها ، ستظل أكبر من مجرد برنامج مسطر أو مطبق على واقع القطاعات والمؤسسات والإطارات المدنية ، كما سيظل أكبر بكثير من مجرد حصيلة يتم استعراضها بين الفينة والأخرى في المحافل المتنوعة والمتعددة على الرغم من أهميتها ، بل هي قضية مجتمعية حيوية ، كما هي قضية كل القوى والفعاليات المغربية المتنوعة والمتعددة . هي قضية لا يمكنها أن تنهض إلا على قاعدة المسؤولية المشتركة والعمل الدؤوب والممتد في الزمن ، والنفس الطويل ، والانخراط العملي في مشروع النهوض بثقافة حقوق الإنسان .

إن قضية النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة ، هي في نهاية المطاف انعكاس لحق الأفراد والجماعات وحاجتهم في تقوية وتطوير كفايات وقدرات المواطنة ، بما هي حقوق وواجبات ، من أجل المشاركة والمبادرة والتطوع لخدمة المجتمع وتسييره .

وعملية إدراج ثقافة حقوق الإنسان في التصور السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة بهذا المعنى ، لا نقصد بها سوى تلك العملية المندرجة في إطار المقاربة الشمولية التي اعتمدناها كحزب ، في مجال النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية ، وذلك من خلال استثمار وتوظيف القيم والمبادئ والمفاهيم الحقوقية وتعزيزها وإدماجها في الخطط والبرامج والممارسات السياسية من ناحية ، وتثبيتها في الحياة والفضاء السياسيين من ناحية ثانية ، وتمكين الفاعلات والفاعلين السياسيين منها من ناحية ثالثة .

وفي هذا الإطار ، يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن ثقافة حقوق الإنسان الكونية بقيمها الأساسية ، هي التي ينصب عليها جهد المناضلات والمناضلين في إطار التنظيم والتأطير والتوجيه السياسي والحزبي ، بحيث تحيل قيمة الكرامة على تقدير الشخص لذاته واحترامها واعتزازه بها ، وعدم قبول الإهانة من الآخرين . وتعبر الحرية عن تمكن الفرد من إمكانية اتخاذ قرار أو تحديد خيار ، دون أي جبر أو ضغط خارجي . وتمثل المساواة الحق في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية دون أي تمييز بسبب

الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي ، مهما كان . ويعتبر التضامن قيمة تساهم في بناء المواطنة الحقة ، وتضمن استقرار المجتمعات وتطورها ، كما يشكل تعبيرا عن سلوك إنساني يعمل على تخفيف المعاناة والآلام عن الآخرين ، سلوك فردي ومجتمعي ودولتي مرتكز على مقاربة حقوق الإنسان بعيدا عن أي مقاربة إحسانية . في حين يعتبر التسامح قيمة مجتمعية تقوم على احترام ممارسات ، وأفعال ، أو أفراد يشكلون أقلية داخل المجتمع ، وهي قيمة تشكل الأساس المرجعي الذي يقع عليه التزام الجميع بمحاربة خطاب التمييز و الكراهية و العنف و التطرف .

وفي هذا الصدد ، فان التوجهات المرجعية للحزب تروم دعم ومأسسة قواعد حقوق الإنسان استجابة لدينامية التحولات المجتمعية ، ولضرورة تمتين الوعي الحقوقي ، بما يخدم موضوعيا التوجهات الحداثية والديمقراطية لبلادنا من خلال الربط الموضوعي بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي وحقوق الإنسان . وتعزيز قواعد الحكامة المؤسساتية بما تعنيه من مسؤولية ومحاسبة وتمتين أسس وشروط بناء دولة الحق والقانون ، وترجمة حقوق الإنسان ، ثقافة واختيارا ومبادئ وممارسة في مجمل السياسات العامة ، والبرامج القطاعية برؤية منسجمة ، ومتناسقة (الصحة- التعليم- السكن- الاعلام- البيئة . .) ، ونشر قيم حقوق الإنسان واعتبارها منظومة شمولية غير قابلة للتجزيء ، والنهوض بمكونات الثقافة الوطنية ، وخاصة اللغة والثقافة الامازيغيتين ، باعتبارهما مكونا أساسيا للثقافة والهوية الوطنية المغربية ، وإشاعة مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وتعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق النساء ، وإعمال الآليات الكفيلة باحترام واعتماد مقاربة النوع ، ودعم وإسناد المقاربات الحقوقية لحماية الفئات الاجتماعية في وضعية الهشاشة والحرمان ، وتمكينها من تحسين وتأهيل أوضاعها (الأشخاص في وضعية اعاقة- المسنون- النساء ضحايا العنف- الأطفال المشردون . .) ، وإدماج المقاربة الحقوقية للهجرة في مجمل السياسات العمومية ، وضمان الحقوق الدستورية لمغاربة العالم .

5- تخليق الحياة العامة وتأطير المواطنات والمواطنين في انسجام مع المقتضيات القانونية :

يعمل مناضلو ومناضلات حزب الأصالة والمعاصرة على المساهمة في خلق الشروط الضرورية لاسترجاع ثقة المواطنين في نبل العمل السياسي وأهمية الانخراط الملتزم في المجهود الجماعي ، وتحصين الاختيارات الديمقراطية ، وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون ، وترسيخ المكتسبات الحداثية وإغنائها ، وإيلاء أهمية قصوى لقضايا التنمية المستدامة والتنمية البشرية .

لذلك ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا ليست ترفا فكريا ، ولا هي حلا مستوردا لتسيير أمورنا السياسية والاجتماعية بشكل آلي . بل هي مفهوم تكوّن من خلال التجارب الإنسانية المتعددة والمتعلقة بمصدر وشرعية السلطة السياسية ، وهي فلسفة سياسية للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي ، تتلخص في استقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم .

فالثقافة الديمقراطية تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة مع تجارب شعوب أخرى وصلت إلى مراتب عالية في الحياة الديمقراطية . وبما أنها تجربة إنسانية رائدة ، عكست متطلبات الإنسان في الزمن الحديث والمعاصر ، أصبح الأخذ بها مطلبا للعيش في مجتمع أكثر حرية . وهي على هذا الأساس ثقافة سياسية واجتماعية تؤثر في المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية والدينية . . .

ومن أجل ذلك يضع الحزب ضمن توجهاته ، تجديد دور النخب الوطنية والمحلية وإعادة الاعتبار للالتزام السياسي باعتباره فعلا وطنيا مسؤولا ، ودعم منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في البناء الديمقراطي ، وتعزيز خيار الجهوية بوصفها نهجا لتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية ، وتوسيع قاعدة المشاركة ، وللرفع من مردودية السياسات التنموية ، وتطوير النموذج الجهوي بجعل الجهة فضاء للتعبير والتمثيلية السياسيين ، ومحيطا مؤهلا لقيادة سياسات تنموية عمومية منسقة ومندمجة ، على أساس مجموعات جهوية مشتملة على المقومات المادية والمعنوية والبشرية المناسبة .

فالديمقراطية هي سلوك جماعي يحتاج إلى مشاركة فئات عريضة من المواطنات والمواطنين الواعين بأمورهم ، ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم ودون خوف من العنف الرمزي الناتج عن الخطابات الشعبوية والتضليلية والمتاجرة بالرأسمال الرمزي المقدس المشترك بين المغاربة . فهي قاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح ، بعيدا عن العصبية والسلطوية والتضليل رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني الدنيوي .

والسلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية ، بدءا بالأسرة ، حيث الحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هو أول تجربة للديمقراطية شريطة أن تكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة ، مرورا بالمدرسة حيث يتشبع الأطفال بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع ، وصولا إلى المحيط الاجتماعي العام ، حيث قبول الأفراد لبعضهم البعض أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة .

إن الديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة ، كاحترام الرأي الآخر وقبول سيادة القانون . . هذا السلوك المتحضر يعكس نضجا في الممارسة الديمقراطية ويؤثر إيجابيا على الحياة السياسية . ويعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن التفاعل الإيجابي بين الفاعلين السياسيين معبر ضروري لتخليق الحياة العامة ، قبل أن يكون جسرا لتطبيق برامجها ، على أساس تقارب الأهداف والبرامج .

إن تصور حزب الأصالة والمعاصرة للتخليق ، والتأطير ، والتوجيه داخل الحقل السياسي الوطني ينطلق من واقع التحولات التي طرأت وتطرأ على النسق الحزبي المغربي فكرا وسياسة وتجربة تنظيمية وعلى تطوراته المحتملة ، في عالم لم يعد يقبل بالتصورات والتصنيفات الجاهزة ، ويتطور بتسارع مطرد ويضع مجمل البلدان أمام تحديات الحفاظ على كيانها الوطني ، ورفع رهانات التنمية وترسيخ الديمقراطية .

6- إبداع الحلول للمشاكل المجتمعية :

يؤكد حزب الأصالة والمعاصرة أهمية وقيمة ديناميكية الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب على كافة المستويات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية . ويعتبر أن مهمة تحصين وتوطيد وإثراء هذه الدينامية تشكل الرهان الكبير للمشروع الوطني قيد الإنجاز .

وانطلاقا من وعيه وإدراكه لقيمة الإمكانات والمؤهلات التي تتوفر عليها بلادنا ، يؤمن الحزب بقدرة بلادنا على المضي قدما باتجاه الإعداد للمستقبل الذي يليق بأبنائها . ومن أجل ذلك يضع الحزب في مقدمة أجندته الوطنية أولوية المساهمة في المجهود الوطني الرامي إلى تحقيق نوع من التوطيد للممارسة السياسية العادية ، عبر المساهمة في الانتقال إلى التعددية الحزبية النوعية القطبية في المشاريع والبدائل ، بما يستجيب للضرورة التاريخية .

كما يشتغل الحزب من أجل دعم وتوطيد دولة القانون بالإقدام على إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية ، خاصة ما تعلق منها بالحكامة الأمنية وتقوية استقلال القضاء بما يضمن نزاهته الفعلية ونجاعته المطلوبة ، وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين .

ويرى الحزب ، في إطار تفاعل بلادنا مع البيئة الدولية المتميزة باشتداد المنافسة والانفتاح الاقتصادي وعولمة التبادلات وما ينشأ في سياقها من فرص وتحديات ، أن الاقتصاد الحر

وسياسات الانفتاح ، يجب أن تقوم على أساس استمرار الدور الاجتماعي والمنظم للدولة ، ووضع أسس سياسة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار التحولات المناخية وإكراهات المنافسة التي تفرضها العولمة ، والتدبير الجيد للثروة المائية ، وتحديث وعصرنة قطاع الصيد البحري ، ووضع تصور بعيد المدى للعمل بغاية تثمين الموارد المائية والاستغلال العقلاني لها والاستمرار في خيار بناء السدود ومحاربة تلوث المياه والاستثمار في مجال تحلية مياه البحر ، وبلورة استراتيجية محكمة للبحث عن الموارد والطاقات البديلة المتجددة والنظيفة ، باعتبار ذلك مدخلا لاغنى عنه لمواجهة تقلبات أسعار الموارد الطاقية التقليدية ، وتوجيه السياسة الضريبية لغاية تحقيق العدالة الجبائية ، وربط النظام الضريبي بتشجيع النمو الاقتصادي والزيادة في معدلات النمو ، من خلال التقليص من الضغط الجبائي على المقاولة ، وتوظيفه لإعادة توزيع الثروة وتدعيم مكانة الطبقات الوسطى ، والاستمرار في تدعيم وتأهيل المقاولة المنتجة المواطنة التي تعتمد قيم المردودية والفعالية والمساهمة في سوق الشغل وفي الأداء الضريبي دون تهرب أو تملص .

كما يعمل الحزب على المساهمة في تطوير نظام الحكامة، باعتماد المقاربة التشاركية للمواطِنات والمواطِنين في عمليات تصميم وإنجاز وتتبع وتقييم برامج ومشاريع التنمية المرتبطة بحاجاتهم وانتظاراتهم الفعلية ، وعقلنة منظومة اتخاذ القرار من خلال الانفتاح على تعدد وجهات النظر واعتماد أسلوب التخطيط العلمي وإذكاء القدرة على التوقع والاستباق ، وترسيخ ثقافة التقييم في تفكير وممارسة التنظيمات والمؤسسات الوطنية لاستدراك وتصحيح ما قد يترتب عن السياسات العمومية المنوطة بالمشرفين والمشرفات على سير الشأن العام ،وبالمنتخبات والمنتخبين ،من نتائج وآثار سلبية على العيش الكريم للمواطِنات والمواطِنين . وتوخيا للمصداقية والنجاعة لا مناص من نشر وتعميم الافتحاصات والتقييمات بعد إنجاز المشاريع وإشاعة ثقافة المحاسبة باعتبارها مدخلا لا غنى عنه للقضاء على ظواهر الرشوة وسوء تسيير أو نهب الموارد العمومية والإفلات من العقاب .

ويسعى الحزب إلى المشاركة في تقوية شروط الإدماج الاجتماعي ، بالتصدي لكل العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون نهوض المرأة المغربية بدورها كاملا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية ، مع إيلاء أهمية خاصة للرفع من مستوى التنمية لدى النساء القرويات بالخصوص والرفع من وتيرة اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، وبالعمل على إدماج فئة الشباب اقتصاديا واجتماعيا وكذا الرفع من مستوى تأطيرهم وانخراطهم في جميع مناحي الحياة العامة ، بما فيها الثقافي والسياسي والرياضي مع إيلاء أهمية خاصة لإيجاد حلول مبتكرة في مجال محاربة ظاهرة البطالة ،

وبمحاربة التهميش بجميع أشكاله وخاصة في العالم القروي وإيجاد السبل الكفيلة باستفادته من جهود وثمار التنمية والتحديث ، وبالعمل على إيجاد سياسات التنمية الحضرية لمحاربة الإقصاء الذي تعانيه الأحياء الهامشية بالمدن ولضمان التوازن والتساكن العمراني ، وبوضع خطط لمناهضة الاختلالات المجالية والاقتصادية التي تشكو منها جهات عدة في وضعية إعاقة ببلادنا والسهر على التوزيع العادل للثروة الوطنية . ويولي حزبنا أهمية خاصة لإدماج الفئات الهشة ولاسيما الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة .

كما يتطلع الحزب إلى المساهمة في إنضاج شروط اندماج المغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة ، عبر البحث عن سبل إصلاح وتحديث المنظومة التربوية ببلادنا ،مع ما يستلزمه ذلك من إعادة نظر جادة في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة ، وتأهيل المدرسة للاضطلاع بأدوارها كاملة في مجالات التربية والتعليم والتكوين ونقل المعرفة وقيم المواطنة والانفتاح والتقدم ، وإنتاج النخب السياسية والاجتماعية القادرة على إنجاح المشروع الديمقراطي الحداثي ، ومعالجة مواطن القصور المسجلة في مجال إنتاج المعرفة وولوجها واكتسابها ونقلها ونشرها ، وذلك في كل أبعادها : التربية والتكوين ، محو الأمية ، الإنتاج الثقافي ، نشر المعارف ، البحث العلمي والابتكار .

7- العدالة الاجتماعية والحكامة ونظام النزاهة والشفافية :

يكمن طموح مناضلات ومناضلي حزب الأصالة والمعاصرة في المساهمة من أجل توفير شروط وظروف تنمية شاملة ومستدامة ، عبر دعم سياسات تنحو منحى محاربة كل عوامل الفقر و الهشاشة والتهميش والإقصاء وعدم المساواة ، والوقوف في وجه السياسات ذات الطابع المجحف والتمييزي . والمشاركة في نهج مقاربة للتنمية قائمة على حقوق الإنسان والمواطنة ، وآخذة بعين الاعتبار قدرات مجتمعنا المغربي ، ومتدرجة بشكل تراكمي في تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (العيش الكريم ـ الغذاء ـ السكن ـ الصحة ـ التعليم ـ العمل) . وهو ما يصب في تقوية وتعزيز التزام الدولة بواجباتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية ، حفاظا على شرعية نظام الحكم وقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطناته ومواطنيه .

وبالقدر الذي يعلن حزب الأصالة والمعاصرة إرادته السياسية في العمل على وضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بخيار العدالة الاجتماعية ، ويؤمن بأن إمكانية تحقيق ذلك متوفرة بالرغم من الصعوبات الميدانية ، التي تعمل على تأجيل توفير عناصر تحقيقها ، الكامنة في المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص ، والتوزيع العادل للموارد والأعباء ، والضمان

الاجتماعي ، وتوفير الأمن الغذائي للمواطِنات والمواطِنين ، والتضامن بين الأجيال ، بالقدر الذي يولي الأهمية الكبرى لحماية نظام النزاهة من السلوكات التي تنتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام القانون ، والتصرفات التي تهدد المصلحة العامة ، وكذلك الممارسات التي تسيء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .

فهذه السلوكات والتصرفات والممارسات التي تتجلى من خلالها ظاهرة الفساد ، تمتد للدفع بالأفراد إلى القيام بجرائم الرشوة والمتاجرة بالنفوذ ، وإساءة استعمال السلطة ، والإثراء غير المشروع ، والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله ، وغسل الأموال ، وجرائم المحاسبة ، والتزوير ، والغش التجاري . . . وعلاوة على أنها تدل على عدم انسجام السياسات والاستراتيجيات مع متطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة ، فإنها تؤثر سلبا على التنمية ، وتنحرف بأهدافها ، وتبدد مواردها وإمكاناتها ، وتسيء إلى توجيهها ، وتعيق مسيرتها ، وتضعف فاعلية وكفاية الأجهزة والمؤسسات ، وتسبب في خلق حالة من القلق والتذمر .

لذا فإن حزب الأصالة و المعاصرة سيستمر من موقعه السياسي في المساهمة في بناء المنظومة الوطنية للنزاهة التي تشكل الجواب العلني والفعال على التصورات التبسيطية التي تعتبر مسألة أخلاقيات العمل العمومي قضية سلوك فردي ، و تحاول بناء خطاب تضليلي على هذا الأساس .

لذلك ، يطرح مفهوم الحكامة نفسه بقوة في هذا المجال ، بما يتطلبه من خلق نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والأفراد ، وتمارس الحقوق والواجبات ، وتفك الخلافات والنزاعات ، يقوم على تذويب التراتبية وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين وحسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا و خارجيا . وبما يقتضيه من رؤية إستراتيجية منطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية . ومشاركة «الكل» في التأثير «الديمقراطي» في صناعة القرارات ووضع البرامج والسياسات ، وتحديد الالتزامات والواجبات بدقة وإرساء القواعد الكفيلة بعدم الإخلال بالمهام . وفعالية من حيث القدرة على الاستجابة للحاجيات الفعلية للمواطنات والمواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد المشتركة . وتوافق فيما يخص القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة . وحسن الاستجابة للتعبير عن قدرة المؤسسات والآليات التي يتم إرساؤها على خدمة الجميع بدون استثناء وتمكين الكل من

الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين الأوضاع ، وحسن تدبير واستثمار الموارد المالية والمادية المتاحة بشكل عقلاني وإنجاز الأهداف بأقل تكلفة ممكنة .

وهو الأمر الذي يتطلب توفير أجواء الشفافية ، وتمكين المواطِنات والمواطِنين من حقهم في تحكيم عقولهم واتخاذ قرارهم العقلاني المستنير بناء على المعلومات التي لهم الحق الدستوري للولوج إليها ، دون أن يتعرضوا ، بشكل يومي ومكثف لأشكال العنف الرمزي والضغط المعنوي الناتج عن الاستغلال غير الأخلاقي للمشترك المغربي ، وأن يتم فسح المجال لحرية التفكير والتعبير التي تعتبر جوهر العملية الديمقراطية ، وجعل مجتمعنا مجالا مفتوحا لعرض الأفكار والآراء والمواقف والنقاش علنا تحت حماية القانون ، إذ أن الشفافية تعد من العناصر الأساسية والحيوية في مجال الديمقراطية ، ومن الوسائل الفعالة في مجال نقل الأفكار والآراء والمواقف وممارسة الإقناع والاقتناع ، لإيجاد حلول جماعية لمختلف القضايا والمسائل والمشاكل المطروحة . ولأن السرية وعدم الحوار ، والانغلاق ، والإعلام الموجه ، واتخاذ القرارات ضمن حدود ضيقة ، لا تؤدي إلا إلى سياسات لا تخدم المصلحة العامة للمواطِنات والمواطِنين .

وإيمانا منهم بهذا المنحى ، فإن مناضلي ومناضلات الحزب يساهمون ويشاركون في جعل المجتمع المغربي فضاء مفتوحا للحوار بين المواطِنات والمواطِنين ، بما يدفع في اتجاه النضج الفكري والسياسي ، وإثراء النقاش بين الجميع وتجاوز الانعزالية ، وتغذية أفكار الفرد والجماعة ، ونمو الأفكار والمواقف وتطورها ، وتوسيع قاعدة الانخراط في الاهتمام بالشأن العام ، وتعميم المشاركة السياسية ، والتصدي لكل أشكال الانحراف عن أهداف التنمية ، والدمقرطة ، والتحديث .

8- الأمن والحريات :

يعتبر الحق في الأمن من الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين . وهو بذلك لا يقل أهمية عن باقي الحقوق الأساسية ، الشئ الذي يفرض إقرار سياسة عمومية أمنية استباقية وفعالة للتصدي لكل المحاولات المهددة للاستقرار وأسس التماسك الاجتماعي ، والهادفة إلى المس بسمو القانون وهيبة المؤسسات . وهو ما يتطلب تعزيز الوسائل العملية ، التقنية واللوجستيكية ، وكذا توفير موارد بشرية مؤهلة بغية دعم قدرات مختلف الأجهزة الأمنية للتصدي لمختلف المخاطر الأمنية ، وعلى رأسها التهديدات الإرهابية التي باتت تأخذ أبعاد وامتدادات دولية ، مما يفرض على مؤسساتنا الأمنية والقضائية نهج عمل تكاملي مع باقي الأجهزة القضائية الدولية .

نعتبر أن أي تصور ناجح لأية سياسة عمومية أمنية ، لن يتأتى إلا باحترام المقتضيات الدستورية التي تنص على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة . وهذه الأخيرة بدورها ، لن تستقيم إلا بالعمل في إطار دولة القانون مع توفير كافة الضمانات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان ، وذلك لتفادي حصول إساءات أو انتهاكات .

لذا فإن رؤيتنا للأمن مستمدة من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة ، ومن مفهوم آخر مهيكل وهو مفهوم الأمن البشري كما حدده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66-290 بتاريخ 10 سبتمبر 2012 و كذا قرارها رقم 64-291 بتاريخ 16 يوليوز 2010 ، و هكذا فمن منظورنا :

- يشكل مفهوم الأمن البشري نهجا لمساعدة الدول على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهددها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها ؛
- يتطلب الأمن البشري اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ، ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وجميع المجتمعات وتمكينهم ؛
- ترتكز مقاربة الأمن البشري على الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان ولا تميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- يتكامل مفهوم الأمن البشري مع مفهوم المسؤولية عن الحماية وإعمالها و كذا مع أمن الدول ؛
- يدعو الأمن البشري إلى تقديم استجابات شاملة ووقائية يكون محورها الإنسان وتلائم كل سياق وتعزز حماية وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم ؛
- الأمن البشري هو إطار سياساتي حيوي وعملي للتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات بطريقة متسقة وشاملة وذلك بزيادة فرص التعاون والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي ؛
- وإذن فضمن هذه الرؤية التي تتكامل فيها تصورات خلاصات العدالة الانتقالية والمفهوم المهيكل للأمن البشري والضمانات الدستورية الجديدة يبني حزبنا رؤيته بشأن الحق في الأمن .

9- رهان الحق في بيئة نظيفة وسليمة :

يؤطر حزب الأصالة والمعاصرة منظوره للبيئة من زاوية حق العيش في بيئة سليمة ، الذي يعد من الحقوق التضامنية التي تعكس التآزر والتكاثف بين مكونات المجتمع المغربي . وبالتالي فهو يسعى إلى أن ترقى مجهودات بلادنا إلى مستوى الارتقاء بجودة الحياة ، لأن البيئة تمثل الإطار الطبيعي للكائنات عموما وللإنسان على وجه الخصوص ، وهو ما يدفعنا إلى المساهمة في توفير شروط النظافة والسلامة .

كما أن الحزب يرى أن هذا الحق ينبغي أن يتموقع في قلب التخطيط والبرمجة للسياسات العمومية ، لأن نطاق حق العيش في بيئة سليمة لا يقتصر على الحيز الزمني الآني بل يمتد إلى الأجيال القادمة ، والتنمية المستدامة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بل تقوم على تكامل كل الأبعاد ، لأن البيئة هي المحيط المادي الذي تتحقق فيه التنمية .

والغاية من الحق في بيئة سليمة ـ حسب منظور الحزب ـ هي حماية الحق في الحياة والصحة والسلامة ، وحماية استمرارية الدولة ومشروعيتها بتحسين ظروف العيش الكريم لمواطناتها ومواطنيها ، خاصة مع تنامي الوعي بالحقوق والحريات لدى الأفراد والجماعات .

فالبيئة تشكل الموارد الطبيعية ؛ كالهواء والماء والنبات والأملاك ، وهو ما يقتضي الاهتمام بها في الصحة والتخلص من العوامل الملوثة ، وحماية المواقع الطبيعيّة والحفاظ على التنوع البيولوجي والتصدي للتصحر والتلوث وحماية طبقة الأوزون ، والحفاظ على كل ما يدخل في نطاق المحيط المباشر لعيش الإنسان ؛ كالمياه والهواء والأرض والفضاء والغابات والشريط الساحلي والفلاحة والصناعة والسياحة والآثار .. والاحتراز من انعكاسات التلوث الناتج عن المحروقات والنفايات ، عن طريق برامج ومؤسسات تقوم بالتنفيذ والمتابعة والرقابة .

وفي هذا السياق ، يثمن الحزب كل المجهودات التي تبذلها بلادنا في النهوض بهذا المجال ، سواء على المستوى التشريعي أو التطبيقي من خلال المؤسسات والآليات ، خاصة على مستوى مشاريع إنتاج الطاقات المتجددة ، ويسجل بارتياح الاختيار الاستراتيجي لبلادنا في مجال الطاقة الخضراء ، ودعم إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة : الشمسية ، الريحية ، الهدرومائية . ويطمح إلى المساهمة في حل المشاكل المرتبطة به ، خاصة على مستوى نقص التمويل ومحدودية الميزانية في ظل تنامي الطلبات الاجتماعية والاقتصادية ، التي تجعل

بلادنا في مواجهة مع متطلبات مختلفة ومتفاوتة تحتم عليها الموازنة بينها وإعطاء الأولوية للبعض منها على حساب البعض الآخر .

لذا ، فالحزب يسعى إلى إعمال المبادئ والتشريعات المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وإدراج عامل "التأثير البيئي" ، أثناء وضع البرامج التنموية ، ضمن احتساب وتقييم كلفة المشاريع ، والعمل التدريجي بقاعدة "ملوث = مؤد ي" ومواكبة الملف البيئي على الصعيد الدولي : التغيرات المناخية ، محاربة التصحر ، حماية الثروات الغابوية والتنوع البيولوجي ، محاربة التلوث ، والانحباس الحراري والانخراط ومتابعة ميكانزمات سوق الكربون ، وقضايا العدالة المناخية بصفة عامة . . . ووضع إستراتيجية متكاملة ومتضامنة لتأمين الموارد المائية وعقلنة استغلالها مع استمرار تنفيذ برنامج بناء السدود ، والإسراع في تنفيذ المشاريع التي أطلقتها بلادنا في مجال الطاقات المتجددة .

إن دعم حق المواطنات والمواطنين في بيئة نظيفة وسليمة ، يتطلب من مناضلات ومناضلي الحزب المشاركة في العمل على الرفع من قيمة هذا الحق قانونيا ، والتدقيق في الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية وتجسيدها في مخططات التنمية على المدى المتوسط والبعيد ، وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات لتنفيذ برامج تتماشى مع خصوصياتها ، واعتماد آلية تبادل الخبرات في المجال مع بلدان ذات تجارب جيدة وناجحة ، والاسترشاد بخبرات ذوي الاختصاص ، وبلورة دفاتر تحملات متضمنة لمواصفات الحفاظ على البيئة وعدم الإضرار بها في مختلف المجالات ، وتفعيل النظام الرقابي من خلال الترخيصات الإدارية المسبقة المتعلقة بالتعمير ، وتبني مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين ، وإرساء أسس ديمقراطية بيئية تقوم على الدفع بدور الأفراد والجماعات من خلال المشاركة والمساهمة والاستشارة في مجال الحفاظ على البيئة ، والاعتماد على التوعية والتحسيس والتدريب والتكوين والتربية في هذا المجال ، وإعطاء قوة أكبر للعقوبات عند مخالفة ضوابط الحفاظ على البيئة .

الديمقراطية الاجتماعية
ورهانات التحديث السياسي والاقتصادي والثقافي

إن الديموقراطية الاجتماعية من منظور حزب الأصالة والمعاصرة تعتبر خيارا فكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ، يترجم القدرة على استلهام سيرورة التحولات التاريخية والاجتماعية المعاصرة ، من خلال إبراز أوجه قصور المنظومات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي حاولت تنميط التاريخ الاجتماعي والإنساني وعلاقات الإنتاج ، أو التي حاولت التحكم فيه ، وتحولت ـ بفعل تجربة مجموعة من البلدان ـ من نظريات للتنظيم الاجتماعي ، إلى أنظمة عاجزة عن تحقيق العدالة الاجتماعية وشروط الديمقراطية .

فاختيارنا للديموقراطية الاجتماعية يستلهم قيمها الأساسية الكونية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة والتضامن ، بما تعنيه على المستوى السياسي من انتصار لقواعد الديمقراطية التمثيلية والتشاركية ، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خيارات تنحاز للتوزيع العادل للثروات وللسياسات ذات المضامين الاجتماعية ، المرتكزة على الأدوار الحمائية للدولة ، وعلى حقوق الإنسان بكل أجيالها ، وعلى التنمية المجالية بأبعادها المختلفة .

إننا نتعامل مع الديموقراطية الاجتماعية كأطروحة منفتحة ومرنة ، يمكن الاستفادة من طريقة تنظيمها للمجتمع وكيفية تصورها للعلاقة بين الدولة والمجتمع ، دون فرض نموذج فكري صارم لا يراعي التحولات التاريخية ، والخصوصيات الاجتماعية والحضارية والثقافية .

لذلك ، فان حزب الأصالة والمعاصرة يتبنى المبادئ الأساسية للديمقراطية الاجتماعية ، ليكون في خدمة المواطنات والمواطنين ، من أجل تقدم المغرب وازدهاره ، وهو واع كل الوعي بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية للعولمة والتطور التكنولوجي الهائل ، ومدرك كل الإدراك لطبيعة وشكل التحولات الاجتماعية الجارية داخل المجتمع المغربي .

فهو حزب منفتح على مساهمة نساء ورجال المغرب على السواء ، من منطلق استنهاض وتحرير طاقات الشعب المغربي وقواه الحية ، على قاعدة المساهمة في التغيير ، عبر إنتاج الأفكار المتجددة والمسايرة للتطور السريع الذي يعرفه العالم على المستوى المعرفي والاقتصادي والاجتماعي ، بغية الإجابة عن انشغالات المواطنات والمواطنين ، والبحث عن حلول لمشاكلهم ، أفرادا وجماعات ، ومنفتح على كل التحولات ، ومتفاعل مع مطالب المواطنات والمواطنين التي تتحول بشكل سريع .

إن الحزب يقارب المشاكل المعقدة لكل فئات المجتمع المغربي، وفق ما تمليه اختياراته الاجتماعية الديمقراطية، وهو يبحث عن حلول واقعية، مستمدة من قيم الانتساب السياسي الواعي لمفهوم المواطنة، ومرتكزة على الانفتاح على النخب وممارسة سياسة القرب . .

1- التحولات الاجتماعية وتأثيرها على الحياة السياسية :

عرف المجتمع المغربي في العقود الأخيرة تحولات اجتماعية عميقة، تمثلت في جزء منها في تحولات ديمغرافية كبرى ؛ كاستمرار ارتفاع نسبة الشباب في هرم السكان، وارتفاع معدل أمل الحياة، وارتفاع معدل سن الزواج في صفوف الذكور والإناث، وانخفاض معدل الإنجاب . كما عرف المغرب تراجعا على مستوى الزواج . وهذه التحولات أدت إلى انعكاسات على القيم داخل المجتمع، وأحدثت تغيرات عميقة في النقاش حول القيم داخل المجتمع، وتجسدت في تحولات حضرية لا تقل أهمية، بحيث ارتفعت نسبة المغاربة الذين يعيشون في المدن بشكل كبير، مع ما لهذا الانتقال الحضري من تأثيرات على مستويات عدة .

كما تجلت في تحولات تربوية كبيرة ؛ تمظهرت في انتقالنا من مجتمع تسوده الأمية خصوصا لدى الكبار نحو مجتمع تتراجع فيه الأمية بسرعة في السنوات الأخيرة، وانتهاء تام ـ أو يكاد يقاربه ـ للتمايز الموجود بين الذكور والإناث في المدرسة المغربية، وتراجع نسبة الأمية لدى النساء .

وهو ما يفيد أن مجتمعنا يعرف نوعا من التحول التدريجي نحو الانتقال من مجتمع قروي ديمغرافيا واقتصاديا، إلى مجتمع حضري بما تعنيه الحاضرة من عمران ومن تنظيم مدن، وتحولات في مجال الأسرة والقرابة والعمل، وتطور تدريجي في مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وما يشوب ذلك من انعكاسات اجتماعية وثقافية، وتحولات مبنية على التوجه التدريجي نحو تبني التعليم، سواء في المجال الحضري أو القروي، وتحولات ثقافية من حيث ارتفاع عدد الجامعات والخريجين والكُتَّاب . . . وهي كفيلة ـ حسب العديد من المختصين ـ بتشكيل صورة راسخة عن كون المجتمع المغربي يتحول ويساير التطلعات، وهو ما يعد إيجابيا بالنظر إلى تطلع البلد إلى مستقبل قادر على احتواء أمكنته وشخوصه بالشكل الذي يساير التطور ويحقق النماء والغايات المرجوة .

هذه التحولات الكبرى أدت إلى تغير عميق في بنية المجتمع المغربي . ولم يكن التغيير السياسي الذي عرفه المغرب في المرحلة الأخيرة بمنأى عن النتيجة المنطقية لكل هذه

التحولات الاجتماعية . إذ أن مجمل هذه التحولات كان لها انعكاس مباشر على الحياة السياسية ، خاصة وأنها طبعت مراحل تطور المجتمع بنوع من الشك السياسي ، وأفرزت وقائع غير منتظرة ، وتطورات للأحداث لم تكن متوقعة ، وهو في الغالب ما اتجه بالفاعلات والفاعلين السياسيين إلى اعتماد حلول اضطرارية وقرارات تحت طائلة الضغط والإكراه ، وأصبحت اختياراتهم في الغالب سريعة وغير مفهومة ، وتنسيقاتهم وتحالفاتهم غير مستقرة ، ولا تتفق مع منطلقاتهم ومرجعياتهم وتوجهاتهم وأهدافهم المعلنة .

لذلك ، يرى حزب الأصالة والمعاصرة أن بلادنا تعيش منذ بداية هذه الألفية حالة تأهب تاريخي على المستوى السياسي ، لدى مكونات الحياة السياسية ، بتفاوتات واضحة حسب استيعاب كل مكون على حدة لأهمية ودقة المرحلة ، وهو ما تطلب انخراط الجميع في رفع إيقاع سيرورة سياسية جديدة متميزة بالقطع مع أساليب التدبير السياسي الماضي ، والتوجه نحو إرساء أسس الحفاظ على توازنات بين مصالح مختلف الأطراف الاجتماعية ، والاعتراف بمشروعية مطالبها .

وهو ما يؤكد ضرورة توجه كل الفاعلات والفاعلين السياسيين نحو بناء قراءات جديدة للواقع الاقتصادي والاجتماعي المغربي ، وتعديل منطلقاتهم السياسية ، وإعطاء أبعاد جديدة لوعيهم الاجتماعي ، والاعتراف بحق منافسيهم من الحق في الوجود والفعل السياسي ، واعتماد النسبية في خطابهم السياسي ، والتواضع في تقدير حجم أدوارهم ونسبة تأثير فعلهم السياسي على الواقع والتركيز على معالجة أسئلة التفضيلات السياسية انطلاقا من وقائع دنيوية .

لذلك ، يقدم حزب الأصالة والمعاصرة الديمقراطية الاجتماعية باعتبارها شكلا من أشكال تنظيم المجتمع ، أخذا بعين الاعتبار مجمل التحولات الاجتماعية الجارية فيه ، وجعل مكوناته مشدودة إلى بعضها ، بغرض تقوية قدراته وإمكاناته وطاقاته ، وتعزيز تفاعله الإيجابي مع محيطه . فهي أداة فعالة لانخراط المواطنات والمواطنين في مشروع التنمية والدمقرطة والتحديث .

وهي بهذا المعنى مناخ ثقافي عام يعمل على إيقاظ الوعي الاجتماعي للأفراد والجماعات وتحفيزهم ، من أجل إدراك حظوظ نجاحهم ، وصعوبات تحقيق مستقبلهم . فعلى المستوى السياسي ، تتمظهر الديمقراطية في المشاركة الواسعة والمنتجة للمواطنات والمواطنين في الاهتمام بالشأن العام ، وتتجسد اقتصاديا في حق الأفراد والجماعات في رفع حظهم ونصيبهم من خيرات البلاد ، للتمكن من تقليص اللامساواة الاجتماعية .

وفي ارتباط الديمقراطية بالمستوى الاجتماعي في علاقته بالبعد القانوني ، فإنها تتمثل في إشاعة الحرية في الفعل والتنظيم والتعبير ، وضمان عدم تعرض الأفراد والجماعات والفئات لمظالم القوة أو السلطة أو المال ، إذ لا مجال للعبث بالمصالح ، وتجاوز الحدود . فالديمقراطية عملية اجتماعية تجعل المجتمع يعيش على الاعتدال ، أي على توازن القوى والمصالح .

2- في مقومات التجديد السياسي بالمغرب :

ينطلق حزب الأصالة والمعاصرة في طرحه لبديل الديمقراطية الاجتماعية ، كمرجعية فكرية وسياسية ، من علاقة التلازم بين مهام بناء نظام سياسي ديمقراطي وهدف ترسيخ العدالة الاجتماعية بأبعادها المختلفة ، بالمعنى الذي يفيد الحضور المحوري للمسألة الاجتماعية في البناء الديمقراطي والمؤسساتي . إنه رهان مرتبط بعودة السياسات العمومية إلى صلب العملية السياسية الديمقراطية وإلى احتلال فضاء النقاش العمومي مع ترتيب وضعها كأولوية في أجندة الفاعل السياسي .

هذه التحديات الجديدة التي أفرزها الحقل السياسي في سياق انفجار تقوي الطلب على الولوج إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، أضحت تتخذ - تدريجيا - طابعا مهيكلا للنقاش العمومي غداة إقرار دستور 2011 ، تجلت أساسا في تعزيز أدوار الفاعلين السياسيين في إنتاج السياسات والتأكيد على مبدأ الديمقراطية المواطنة ، والتشاركية عبر إقرار صيغ جديدة للمشاركة في تدبير الشأن العام ، سواء من خلال توسيع مجال المسؤولية السياسية للحكومة وتعزيز صلاحيات المؤسسات المنتخبة وإعادة الاعتبار للوظائف السياسية للتنظيمات الحزبية وتقوية حضور المجتمع المدني وهيئات الحكامة . . .

وإذا كانت الوثيقة الدستورية قد قدمت جوابا مبدئيا ومعياريا على إشكالية المرجع في التدبير السياسي للمسألة الاجتماعية عبر تحديدها لمجمل المبادئ والقيم الموجهة لعملية إنتاج وصياغة وتقييم السياسات العمومية ، فضلا عن إقرارها لهندسة الصلاحيات والاختصاصات وتحديدها لأدوار ووظائف السلط والمؤسسات المتدخلة في هذا المجال ، فإن مضامين هذه السياسات تبقى مرتبطة أساسا بنموذج التدبير السياسي وطبيعة الاختيارات السياسية للفاعلين ، وكذا بالشرط السياسي الديمقراطي التشاركي الذي هو دليل إرادة البناء المشترك وعنوان نجاحه في تحقيق تفاعل خلاق وتكامل في الوظائف والأدوار بين الفاعلين الأساسيين داخل المجال السياسي الوطني .

إن تصورنا للفعل السياسي القادر على استيعاب إشكالية تدبير السياسات العمومية في كل مجالاتها وبكل تعقيداتها ، يندرج ضمن ما نسميه بالتجديد السياسي كمفهوم وظيفي في الديمقراطية الاجتماعية ، وهو المفهوم الذي حضر في وثائق الحزب التأسيسية مُعبَّرا عنه بشعار «ممارسة السياسة بشكل مغاير» ، بيد أنه يتطلب منا في الوقت الراهن تحديد مقوماته السياسية والمؤسساتية (دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) والثقافية (ثقافة سياسية حديثة) :

أولا ، دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية :

إن الاختلالات التي رافقت الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة منذ عقود طويلة ، كما أظهرت مختلف الدراسات التشخيصية لوضعية البلاد ، والمتجلية أساسا في سوء تدبير الموارد وإهدار الطاقات والقدرات الإنتاجية للبلاد ، ما انفكت تلقي بتبعاتها السلبية داخل الحقل الاجتماعي ، مما فاقم من صعوبات العيش والشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى فئات عريضة من المجتمع توضحه مختلف التعبيرات الاحتجاجية ، وهو ما أصبح يذكي توق المواطنات والمواطنين المتصاعد إلى الإنصاف والعدالة في توزيع الثروة والاعتبار .

إنها تجليات مقلقة تؤشر على أزمة «الدولة الاجتماعيةّ» ، مما ينذر بتعميق الهوة في علاقتها بالمجتمع ، ومن ثمة خطر انهيار عنصر الثقة في مؤسساتها ومبادراتها . وهي الفجوة التي قد تشكل مدخلا للتشكيك المنهجي في الدور الاجتماعي للدولة الوطنية ، خاصة مع بروز توجهات لاعقلانية ونزعات هوياتية مغلقة تميل إلى نشر قيم الاستبداد والنكوص العقائدي والفكري والقيمي .

ولأن المسألة الاجتماعية أضحت تشكل القاعدة الأساس التي تتوقف عليها متانة البناء المؤسساتي والفعل السياسي ، بما ينطوي عليه ذلك من ضمان الاستقرار والاستمرارية ، فإن إعادة بناء «الدولة الاجتماعية» أصبح مشروطا بتجديد مصادر شرعيتها على قوام سياسي جديد يستجيب لحاجيات المجتمع وموجبات التطور ، وذلك انطلاقا من إعادة بناء الصلة والتلازم بين الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية بما يسمح بمدها (أي الدولة) بأسباب القوة والتطور والمناعة ، ويبقي على دورها الفاعل في المراقبة والتوجيه للسياسات العمومية والتخطيط لمجتمع عقلاني أساسه المعرفة ، باعتبارها الشرط الأساسي لمعاصرة قادرة على التصدي لمخاطر عولمة كاسحة باتت تهدد بتقليص سيادة الدولة وشل قدرتها على التحكم في قرارها الاقتصادي والسياسي والثقافي ، وما لذلك من انعكاسات سلبية على أدوارها الاجتماعية وانسجام مكونات المجتمع الوطني . والحالة هذه ، ليس أمام بلادنا من خيارات ،

في زمن التحولات والتوترات وتعدد المخاطر ، سوى تأكيد دور الدولة الحيوي في استراتيجيات التنمية ومهام الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ، وهو ما يقتضي الانخراط في مهام إعادة البناء ، انطلاقا من المحددات السياسية التالية :

- **بناء مجال سياسي ديمقراطي :**

إن الذكاء الجماعي الذي ميز سلوك مختلف الفاعلات والفاعلين الرئيسيين ، سياسيين ومدنيين ، مُعبَّرا عنه بصيغة التجاوب الاستباقي مع مشروعية مطالب المجتمع ، تولدت عنه إرادة سياسية شجاعة في الحرص الكبير على اجتياز منطقة التوترات بدون تصدع الكيان الجامع ، مع وضع أسس البناء المستقبلي لمجتمع ديمقراطي عادل يقع في مقدمة رهاناته بناء مجال سياسي ديمقراطي تحتل فيه الدولة الديمقراطية التنموية الصاعدة نقطة ارتكاز استراتيجية .

فقد شكل دستور 2011 لحظة تاريخية لبناء التوافقات حول إعادة صوغ المجال السياسي – من داخل عملية الانتقال الديمقراطي – على أساس دستوري تعاقدي ينتصر للتنظيم العقلاني السياسي للدولة ويكرس منظومة حقوق الإنسان في شموليتها .

في هذا الإطار ، يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن إدراج الخيار الديمقراطي ضمن ثوابت المملكة غير القابلة للمراجعة ، يشكل ضمانة أساسية وجوابا متقدما على إشكالية انفتاح المجال السياسي على حقائق التراكم السياسي في أفق صيرورته مجالا عموميا حاضنا لديناميات مختلف الفاعلات والفاعلين في المجتمع ، يزكيها بروز فاعلات وفاعلين جدد وصيغ جديدة للمشاركة في مسلسل إنتاج وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية . ويتضح ذلك من خلال تزايد أهمية المؤسسة التشريعية واختصاصات الحكومة ومكانة الأحزاب السياسية ، ثم في الأدوار الجديدة للمجتمع المدني وللمواطنات والمواطنين وهيئات الحكامة والمجالس الاستشارية ، فضلا عن الإقرار باستقلال السلطة القضائية وبالحكامة الأمنية . . . والتنصيص الصريح على المسؤولية السياسية ضمن العلاقات الناظمة للسلطة تضع مفهوم المسؤولية العمومية تحت مجهر الشفافية والتقييم والمحاسبة .

ولأن الوثيقة الدستورية الجديدة تؤسس لمقدمات ضرورية في أفق بناء مجال سياسي ديمقراطي تحتل فيه الدولة المدنية موقع الارتكاز ، فإن تفعيل مقتضياتها ، على النحو الأمثل ، لن يتأتى بمحض خطاب إرادوي ، بل عن طريق استعادة زمام المبادرة السياسية لقوى الصف الحداثي

الديمقراطي بهدف مواجهة التحديات العاجلة المرتبطة أساسا بالتفعيل السياسي الديمقراطي للوثيقة الدستورية ، وذلك انسجاما مع روح ودينامية التغيير التي ساهمت في إنضاج شروطها .

في هذا السياق بالذات ، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يضع ضمن أولويات عمله في واجهات العمل السياسي والمدني ، تعزيز كل عمل مشترك غايته تحصين وتعميق المكتسبات التي تمت في مجال البناء المؤسساتي للدولة وتمنيعها من كل احتكار أو تبخيس أو استئثار فئوي أو تجنيد سياسي أو إيديولوجي ، لكونها (أي الدولة) رمز السيادة وتمثل الكيان الجامع ، في تمايزها عن مجال السلطة باعتباره مجالا لتنافس الاختيارات السياسية والبرنامجية لتدبير السياسات العمومية .

- **بناء دولة التنمية والعدالة التوزيعية :**

إن تنصيص الدستور المغربي على دور الدولة الحمائي لمجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، تمليه حاجة بلادنا إلى دولة العدالة الاجتماعية ، تقوم على إرساء نموذج اقتصادي يربط النماء الاقتصادي والاجتماعي بعنصر الحكامة ومبدأ الإنصاف والإدماج في تدبير السياسات العمومية .

إنه الخيار الأنسب لبلادنا وهي تبني نموذجها التنموي الطموح عبر إرساء دعائم اقتصاد تنموي ، تنافسي ومنتج ، لكنه مشروط بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، بحيث لا يترك لآليات العرض والطلب وحدها الكلمة الفصل في المجال الاقتصادي دون تدخل الدولة عبر التخطيط والمراقبة والمساءلة وإعمال الحكامة الجيدة وتقوية دور الطبقة الوسطى في دمقرطة وتحديث المجتمع وحماية الفئات الاجتماعية الهشة ، وذلك عبر التقليص من جميع الفوارق ، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجالية أو الجنسية ومحاربة البطالة والهشاشة والفقر والتهميش والإقصاء ، وإبداع آليات إدماج جميع المواطنات والمواطنين بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة ، كل حسب مؤهلاته ، في الحركية الاقتصادية والتنموية ، وتفعيل حقيقي لمقتضيات الدستور فيما يخص الحق في السكن اللائق للجميع والقضاء على المضاربات العقارية مع اعتماد مقاربة جديدة في التعاطي مع ذوي الدخل المحدود .

فالدولة ، ورغم ما طال أدوارها من تغيرات جراء أحكام العولمة وزحف قوانين «الاقتصاد الحر» ، فإنها لازالت هي مفتاح التنمية وعمودها الفقري ، وضامن التماسك الاجتماعي . ولذلك بمقدار ما سيكون عليها أن تنهض بأدوار رئيسية في مضمار عملية التنمية ، في الحقلين

الاقتصادي والاجتماعي ، بمقدار ما سيكون عليها تنمية الطبقة الوسطى بالنظر للأدوار الحيوية التي تلعبها هذه الأخيرة في تحريك عجلة الاقتصاد وتنمية الطلب العام ، فضلا عن تحقيق التوازن الاجتماعي والتحديث والاستقرار السياسي .

وذلك من خلال العمل على إبداع نموذج اقتصادي جديد لجعل المغرب في مصاف «الاقتصاديات الصاعدة» وتحقيق نموذج تنموي جديد يمكن الوصول إلى أكبر نسبة من النمو للإنتاج الداخلي الإجمالي واستمرار تفعيل الإصلاحات المؤسساتية المهيكلة وتقوية جودة تنافسية المنتوجات المغربية والمقاولات والبحث عن أسواق جديدة ، وتدبير التوازنات «الماكرو اقتصادية» بحكامة ومهنية ، ووضع إطار واضح لجميع الأهداف المرقمة والتدابير اللازم اتخاذها من أجل رفع أو تخفيف الأكراهات المالية ، وفتح مجال الانتعاش والنمو الاقتصادي لكل القطاعات البنيوية والمنتجة وذات القيمة المضافة العالية لتحقيق نسبة نمو مرتفع ، والرفع من مناصب الشغل تدريجيا لامتصاص البطالة .

وهو ما يتطلب التحكم في آليات ضبط التوازنات الكبرى ومنها : الميزانية العامة للدولة ، الميزانيات الفرعية ، ميزانيات الجهات والجماعات الترابية ، المديونية ، المقاصة ، التبادل التجاري (مع فتح أسواق جديدة) ، ميزان الأداءات ، تدبير الكتلة النقدية ، سعر الصرف ، التضخم وسعر الفائدة ، الاستثمار ، الاستهلاك ، ورفع نسبة النمو ، وخفض نسبة البطالة . وتشجيع المبادرة الحرة واقتصاد السوق مع مراعاة التنافسية الحقة ، ومحاربة اقتصاد الريع ، والحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات الهشة والمتوسطة ، والتوزيع العادل للثروات والاستغلال العقلاني للموارد وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق خلق رفاه مشترك .

كما تتطلب عملية تأهيل الاقتصاد الوطني التركيز على القطاعات الصناعية والخدماتية ذات الوقع المرتفع على القيمة المضافة والمستقطبة لليد العاملة الوطنية بمختلف مستويات تكوينها ، وتعزيز المنتوجات الفلاحية عن طريق صناعات غدائية تبرز وتثمن القيمة المضافة التي تحتوي عليها هده المنتوجات والتي من شأنها الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني على مستوى ضفتي البحر الأبيض المتوسط وعلى المستوى العالمي .

فتوسيع حيز انتشار الطبقة الوسطى بكل فئاتها ، كميا ووظيفيا ، من شأنه أن يضخ عوامل الكفاءة والحيوية في نسيج الاقتصاد والتنمية العلمية والاجتماعية والثقافية . ذلك أن حضورها الوازن في الدولة والمجتمع ، إنما هو تعبير عن رسوخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

لذلك ، لا مناص من استحضار علاقة التلازم بين دور الدولة في التنمية وهاجس تقوية الطبقة الوسطى لحظة صياغة السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذا ما يتطلب العمل على :

- تقوية قدرة الدولة على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية ، ورعايتها للمخططات التنموية الكبرى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر توفير الإطار التشريعي والقضائي والمؤسساتي ، وكذا البنيات الارتكازية الأساسية كمجال ملائم لتشجيع الاستثمار المنتج و إبراز القدرات الإنتاجية للمجتمع ، وضمان المشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع في صنع القرارات التنموية .

- تطوير اقتصاد اجتماعي وتضامني يعلي من مبدأ الإنصاف وقيم التضامن والمساواة عبر إعطاء أولوية حاسمة لبرامج التنمية الاجتماعية العامة وتوفير إطار مؤسساتي شامل وفعال للحماية الاجتماعية ، خاصة ما تعلق منه بالنظام التعاضدي وتوفير دور الرعاية الصحية والاجتماعية . . .الخ .

- إرساء نظام وطني للنزاهة يحرر طاقات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، ويضمن تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون والإدارة ، وتصحيح علاقة المرفق العام بعموم المواطنين والمستثمرين . وهذا يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومندمجة وفعالة تهدف إلى إرساء الشفافية في المعاملات وإقرانها بالحق في الحصول على المعلومة ، وتقوية الرقابة على إنفاق المال العام ومحاربة اقتصاد الريع . . . ، وكل ما يدخل في حكم المخاطر التي من شأنها إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وإعاقة تنمية البلاد .

- تكريس المواطنة الجبائية كمدخل أساسي لتحقيق العدالة الجبائية على قاعدة الوضوح والملاءمة ، وذلك عبر سن نظام ضريبي منصف ومحفز يحقق التوازن بين الأهداف المالية (تغطية النفقات العامة) والاقتصادية (تشجيع الاستثمار والاستهلاك) والاجتماعية (إعادة توزيع المداخيل الجبائية عبر تمويل الخدمات والمرافق العامة) .

ولأن الضريبة تعتبر أداة تدخلية للدولة لتمويل السياسات العمومية ، ووسيلة لضمان استمرارية الخدمة العمومية ، فإنها ، هنا ، تستبطن كل معاني المواطنة وقيم التضامن الاجتماعي من تعاضد وإعادة توزيع للثروة والمداخيل .

ومن ثمة أهمية إصلاح المنظومة الضريبية لجعلها عادلة ، تتناسب وقدرة الملزمين ، وتخفيف العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة التي تعد من أهم محرك لإنتاج الثروات والتنمية ، وعلى صغار الملزمين من الأجراء والمقاولات الصغرى والمتوسطة ، وإعادة النظر في الضريبة الفلاحية (الضريبة على الربح) لحصر الإعفاء لفائدة الفلاحين الصغار والمتوسطين ورفع الضريبة على مواد الترف ونفقات البذخ والتباهي ، ومحاربة الغش والتملص الضريبي بجميع أشكاله وأساليبه والامتيازات الضريبية ، وتوسيع الوعاء الضريبي عبر إدماج الاقتصاد غير المهيكل والتأهيل الاقتصادي للفقراء ، واستخلاص ديون خزينة الدولة . . .

إن المداخل الموجهة للسياسات العمومية لا يمكن أن تحقق فعاليتها إلا عبر إقرار حكامة تدبيرية للشأن العام تزاوج بين مقتضيات الترسيخ الديمقراطي والتربية على المواطنة من جهة ، والنجاعة الاقتصادية من جهة ثانية ، بالارتكاز على :

- احترام سمو القانون وأخلاقيات العمل العمومي .
- المراقبة الديمقراطية (تركيبة الإدارة- المجالس . .) وربط المسؤولية بالمحاسبة .
- تفعيل الأدوار الرقابية لمؤسسات الحكامة .
- التدبير العقلاني للموارد البشرية و جودة الخدمات .
- اعتماد مبدأ استمرارية المرفق العام .

لأجل ذلك ، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يلتزم بالعمل ، من خلال موقعه ضمن المؤسسات التشريعية أو التدبيرية ، على توفير شروط تأهيل الاقتصاد المغربي حتى يستجيب لحاجيات ومتطلبات المواطنين المغاربة من أجل تنمية مندمجة ومستدامة تحقق لهم العيش الكريم وتصون كرامتهم .

➢ **ضمان الحقوق الاجتماعية :**

اعتبارا لأهمية ضمان الحقوق الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور ، يضع حزب الأصالة والمعاصرة في صدارة أولوياته وضع المشاريع التي تتطلب استعمال وتوظيف الموارد البشرية ، بمختلف مستويات تكوينها ، في صدارة الأولويات ، وعدم اللجوء التلقائي إلى المشاريع «الرسمالية» ، ومواصلة البرمجة والتنفيذ السريع للأوراش والمشاريع الكبرى والمهيكلة ، مع مراعاة الأفضلية الوطنية .

وإعمالا لضمان الحق في الصحة ، سيعمل الحزب على إيلاء الأولوية للوقاية من الأمراض وتحصين المكتسبات وتصحيح الاختلالات وإعمال مضمون الخريطة الصحية ضمانا للولوج على قدم المساواة ، كل حسب احتياجاته الاستشفائية ، إلى العلاجات والخدمات الصحية المؤنسنة ، مع ضرورة نهج سياسة القرب ، وتعميم نظام التغطية الصحية الأساسية وفتح مجال الاستفادة من (راميد) ليشمل المصحات الخاصة ، وتحديث وتوسيع شبكة العلاجات الأساسية وفتح الوحدات المغلقة مع بناء السكن للأطباء والممرضين بالوسط القروي ، إصلاح وصيانة المستشفيات المحلية والإقليمية والجهوية (البنايات والتجهيزات) ، وتحديث وتحسين حكامة الإدارة المسئولة على القطاع ، وضبط مكونات الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ، إن على مستوى إنتاج الخدمات أو تكوين الأطر الطبية والشبه الطبية ، وتفعيل وتسريع انجاز مخطط تكوين 3.100 طبيبا سنويا في أفق 2020 ، وتعزيز تكوين الممرضين مع الرفع من مستوى معارفهم تحسين ظروف عملهم ، وتحفيز الموارد البشرية وتعزيز التكوين الأساسي منه والمستمر ، والعناية بطب أمراض الشيخوخة ، ومراجعة سياسة التخطيط العائلي بعد تقييم نتائجها ، ودعم مصالح طب الرياضة وطب الشغل للوقاية والسلامة من الأخطار المهنية ، وإصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية : التقاعد ، التعويضات المختلفة (المرض ، العائلية ، فقدان الشغل . . .) .

ونظرا لأهمية منظومة التربية والتكوين في عملية التنشئة ، فإن الحزب يتجه نحو ضمان حق التمدرس لجميع أطفال المغرب إناثا وذكورا ، ومحاربة الهدر المدرسي ، وتحسين مقومات الفضاء المدرسي والجامعي ، والرفع من جودة التعليم ، العمومي والخاص ، والتكوين المهني ، إن على مستوى المناهج والبرامج والعدة البيداغوجية ، والتحصيل العلمي والمعرفي أو على مستوى القيم المرجعية والهوياتية والثقافية للمجتمع المغربي وملاءمتهما ، حاليا وعلى المدى المتوسط والبعيد ، مع متطلبات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل والعولمة ، وإحقاق الدخول التدريجي لـ «مجتمع المعرفة» الذي يرتكز على التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي والبحث التطبيقي المرتكز على الثورة الرقمية .

كما يولي الحزب عناية خاصة للسكن القروي وجعله يتلاءم والخاصيات والمميزات التي تطبع وتزخر بها مختلف المناطق القروية لبلادنا ، وتثمين وتعزيز البنيات التحتية الأساسية بالدواوير الكبرى والمدن المتوسطة والرفع من جاذبيتها كوسيلة لدعم تنافسيتها وتنميتها ولخلق مناصب الشغل و من الهجرة القروية والدولية وتجفيف روافد أحياء الصفيح بالمدن .

➢ تشييد دولة الجهات والعدالة المجالية :

إن المبدأ العقلاني الذي يُسَوِّغ لمفهومنا للدولة الديمقراطية وأدوارها السياسية ، ينسحب أيضا – وبدرجة كبيرة – على مقاربتنا للدولة في بنيتها التأطيرية ، حيث يمتنع الحزب عن النظر إليها وفق مقاربة طوباوية نظير تلك التي تشايع دورها الخلاصي وتلقي بكثافة الالتزامات التنموية على عاتق المؤسسات المركزية للدولة دون سواها من البنيات الترابية اللامركزية . وهنا يحضر خيار الجهوية الموسعة كإحدى الركائز الأساسية لاختيار ديمقراطي حقيقي يروم إشراك المواطنة والمواطن في صنع القرار المحلي ويضعه في صلب المعادلة التنموية بالبلاد ، كما أنها تمثل التجلي القوي والبلورة الخلاقة لجدلية الديمقراطية والتدبير التنموي للمجال .

بدأت ترتسم في الأفق معالم مرحلة تاريخية جديدة تنسج فيها الدولة علاقات مغايرة بالمجال ، تستوعب التحولات البنيوية العميقة الاقتصادية والديمغرافية ، وكذا التنوع الإيكولوجي والسوسيو- ثقافي للبلاد .

إن حزب الأصالة والمعاصرة لا ينظر إلى الجهوية باعتبارها مجرد تقطيع ترابي باختصاصات قانونية وإدارية واقتصادية رغم أهميته ، بل كمجالات معاصرة للمشروعية السياسية الجديدة للدولة . وأي تجاهل لهذه الحقيقة سيشكل خطر الإخلال بالتوازنات الضرورية بين النظام الاجتماعي والمجال السياسي . إذ من شأن اعتمادها أن يؤدي إلى انفتاح النظام السياسي على مجالات جديدة لممارسة الحريات والممارسة الديمقراطية ، كما أنه يعبد الطريق لإعادة إحياء الدينامية السياسية وتقريب السياسة من الأطراف .

ونظرا لأهمية الاختيار الجهوي ضمن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يتبناه حزب الأصالة والمعاصرة و يساهم في ترسيخه ، فقد ركز الحزب منذ بداية تأسيسه على أهمية البعد الجهوي في رؤيته لمختلف جوانب التنمية والديمقراطية ، وجعل من حل المسألة الجهوية ببلادنا وإعطائها كامل مدلولها الديمقراطي والتنموي ، رهين بالتوزيع العقلاني والمنصف للسلطات والاختصاصات والموارد الاقتصادية والبشرية والرمزية بين الجهات ، إذ لا عدالة اجتماعية حقيقية بدون عدالة مجالية تستحضر شرطي الإدماج والتضامن كبعدين أساسيين لا ينفصلان في هذا البناء .

وتحقيق هذا البعد يقتضي وضع مخطط خاص ، استثنائي واستعجالي ، لرفع المستوى التنموي للأقاليم و المناطق النائية ومنها بالخصوص الأقاليم الجبلية والجنوبية والمتاخمة

للحدود والأقاليم التي أنشئت حديثا ، وجعل صندوق التنمية القروية رافعة لتنمية المناطق التي تعاني من هشاشة مكوناتها البنيوية والإنتاجية والعمرانية والاجتماعية ، مع تسريع أعمال مخطط النهوض بالأقاليم الجنوبية .

تأسيسا على ذلك ، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يعتبر أنه لا مناص من نظام جهوي ديمقراطي عادل ، منصف ، ومتوازن ، يجيب عن الحاجة الإستراتيجية لدولة الجهات ، حيث ينقل صراع الأفكار والمشاريع ضمن التنافس السياسي حول تدبير السلطة والشأن العام إلى المجال الجهوي الذي بإمكانه أن يتحول إلى مركز رئيسي لتأسيس مشروعية ديمقراطية جديدة وفضاء للتعبير عن ثقافة سياسية حديثة ومجال نوعي لممارسة المسؤوليات العمومية وإنتاج نخب المستقبل .

ولأن الجهوية هي واقع جغرافي واجتماعي وثقافي ممتد في التاريخ العميق للمغرب ، فلا يمكن الرهان على نجاحها إلا باستثمار عناصر المشروعية التاريخية وإدماج المقومات البشرية والرمزية ، وإعادة الاعتبار لواقع التنوع الثقافي والاجتماعي بما يمكن من الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية بكل أبعادها وامتداداتها التاريخية وعمقها الروحي وتعبيراتها الحديثة .

ثانيا ، الديمقراطية الاجتماعية وبناء ثقافة سياسية حديثة :

تمتنع الديمقراطية الاجتماعية عن الأخذ بالديمقراطية السياسية دون مساءلة شروطها التحتية ، أي الثقافة السياسية الديمقراطية والعقلانية التي تؤسس لقيم الاختلاف والتعدد والتوافق والتعاقد والتنافس السلمي ، وتحل النزعة النسبية في الفكر والممارسة داخل المجال السياسي الوطني .

إنها ثقافة سياسية عقلانية تسمح بإحلال النزعة الواقعية في وعي السياسة والمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع كمنافسة سلمية مدنية تعلي من مبدأ التعاقد وإرادة البناء المشترك لمجتمع ينشد أفراده التقدم والعدالة الاجتماعية .

هذه الثقافة السياسية الحديثة ، تنسجم في بنائها ، إنتاجا وتملكا وتصريفا ، مع الانتساب المعلن والمبدئي لحزب الأصالة والمعاصرة للتيار الديمقراطي الحداثي داخل المجتمع ، وتجد هويتها في سمات ثلاث : العقلانية في الفهم والتفسير ، والواقعية في التقدير ، والحكامة في التدبير .

- **المبدأ العقلاني وخيار الواقعية السياسية الديمقراطية :**

يقوم المبدأ العقلاني على فهمنا لمسوغ الحداثة ومقاصدها ، ثم التخطيط لمجتمع المعرفة مع

الوعي بضرورة الاجتهاد في اختصار المسافات التي تفصلنا عن هذا المجتمع . أي الانتقال مباشرة إلى مجتمع عقلاني أساسه المعرفة (اقتصاد المعرفة ، سياسة المعرفة ، ثقافة المعرفة) . فالمجتمع القائم على العقلانية ـ ومن ثمة المعرفة ـ هو الشرط الأساسي لمعاصرة قادرة على التفاعل الإيجابي مع الإنتاج المتسارع للتكنولوجيا المتقدمة ، والقدرة كذلك على التناغم مع تطلعات المواطنات والمواطنين وحاجياتهم المادية الضرورية .

أما الواقعية السياسية فهي نمط تفكير ونهج عقلاني في الممارسة السياسية يتوسل لغة الممكن ويمتنع عن التعالى على متغيرات العالم والواقع ، ونسبية المكان والزمان . وهي لا تعني اعترافا بشرعية الأمر الواقع ، بل تتغيى فهمه والتعامل معه بحكمة وبرؤية نقدية تأخذ بالحسبان الديناميات الداخلية المتحكمة في تحولاته والعوامل الخارجية المؤثرة فيه ، وذلك في أفق تجاوزه الإيجابي بما يجسد ويخدم المصالح الإستراتيجية العليا للوطن .

كما تقتضي الواقعية السياسية نبذ المزاجية والتهور في العمل السياسي ومخاطبة العقل بعيدا عن النزعات المغرقة في الإيديولوجيا والشعبوية والدوغمائية . . . بل وتوجد أيضا في الطرف النقيض لكل نهج تبريري براغماتي ذي النزعة المحافظة الذي حول السياسة إلى أسلوب مربح لتحصيل الغنائم والمكاسب حيادا عن المبادئ والقيـم وعن الأدوار المنتظرة من القيام بالمهام العمومية .

غير أنه ، ورفعا لكل لبس نظري ، فالواقعية السياسية الديمقراطية كما لا تجافي الاختيارات الإيديولوجية ولا حتى اليوتوبيا الحالمة ، بل يتم استيعابها واستبطانها خدمة للحظة التحول الراهنة ببعدها الإصلاحي ونفسها الاستراتيجي .

إن اختيار حزب الأصالة والمعاصرة للواقعية الديمقراطية والنضالية كمقاربة عقلانية في العمل السياسي ، ينطلق من قراءته الموضوعية والنقدية لمجمل التحولات التي طرأت وتطرأ على النسق السياسي والحزبي فكرا وسياسة وممارسة تنظيمية ، وعلى تطوراته المحتملة في إطار جدلية التأثير والتأثر في عالم تغيرت معطياته وشروطه . كما لا يكتمل بنيانها الفكري والسياسي– في السياق المغربي – إلا بوضع الممارسة السياسية في شروطها التاريخية والموضوعية .

من هذه الزاوية ، فالمقاربة الواقعية تفرض على الفاعل السياسي ، اليوم ، أن يجد بوصلته في عالم متحول بسرعة ، متشابك ، متعدد مصادر التأثير وغير مأمون الاحتمالات . وهذا المعطى أصبح جوهريا في العمل السياسي الذي يتأسس على حساب الاحتمال والقدرة على الاستباق .

في هذه السياقات بالذات يرتسم الخط السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة ، إذ يستلهم من الواقع المتحول ممكنات الفعل وأدواته وتأثيراته خارج أي نظريات دوغمائية مغلقة لا صلة تشدها إلى الواقع الموضوعي . وهو الأسلوب السياسي عينه الذي يشكل ، في ديناميته المسترسلة وتراكم إنجازاته ، مدخلا يسوغ لبروز هوية الحزب على نحو واضح . كما أن هذا التموقع السياسي هو الذي يحدد مجمل مواقفه السياسية ويحكم تصوره في علاقاته بمختلف الفاعلين داخل المجال السياسي ، من تحالفات وتنسيقات ومبادرات سياسية ، أو كل عمل مشترك تنسجم غاياته مع الاختيارات الأساسية التي ينتظمها المشروع الذي يتبناه الحزب .

فحزب الأصالة والمعاصرة ينفتح على كل هيئات وقوى المجتمع كيفما كانت تجربتها ومجال اشتغالها شريطة انخراطها الفعلي في الدفع بالانتقال الديمقراطي إلى مداه . لذلك فهو ينأى بنفسه عن الاحتكام إلى أية نظرة قبلية دوغمائية تبقيه أسيرا لاصطفافات إيديولوجية/ سياسية أثبتت التجارب ضمور فاعليتها وعدم قدرتها على إنتاج فعل سياسي وازن .

- **في الحاجة إلى خطاب سياسي جديد :**

غياب الثقافة الديمقراطية والعقلانية أصاب بعض التنظيمات الحزبية بالانشطارية وإعادة إنتاج نفس سلبيات الخطاب السياسي أعلاه ، مما نتج عنه عقم فكري وانسداد تنظيمي غير مسبوق ، أفقدها كل حجية في الإقناع والاستقطاب ، وبالنتيجة ، القدرة عن استيعاب التدفقات الجيلية للنخب الجديدة ببنياتها الثقافية التواقة إلى فعل سياسي مغاير ، يقطع مع ثقافة التوتر ونفي الآخر ، ويعبر عن مطامحها ورغباتها الواقعية في إشباع الحاجات وصون الكرامة وتوسيع الحريات وإقرار الديمقراطية .

وقد كان لهذه النخب الجيلية الجديدة واشتغالها في مجالات اجتماعية ومدنية ومساهماتها الوازنة في دينامياتها ، بالغ الأثر في بروز تعبيرات جديدة بخطاب واقعي يزاوج بين تحديد الأهداف المرتبطة بالدمقرطة والتحديث ، وما يقابلها من ممكنات الإحقاق في ظل واقع مجتمعي ونسق سياسي بالغ التعقيد .

إننا ندعو إلى امتلاك ثقافة سياسية حديثة تستبطن الدستور الجديد وتستلهم منه توجهاتها المستقبلية . فدور النخب الحزبية حاسم في الانتقال بالوثيقة الدستورية من النص إلى الفعل السياسي الديمقراطي ؛ بيد أن ذلك يستلزم أن تتحرر هذه النخبة ذاتها من ثقافتها السابقة على النص الدستوري الجديد وممكناته . ذلك أن الاستيعاب الجيد لمضامين الدستور سيفتح

أفق النخبة الحزبية على وعي جديد في السياسة فكرا وتنظيما وممارسة ، ويشكل بالنتيجة دعامة أساسية لمسار تحولها التدريجي إلى نخب مستوعبة لمجموع القيم التي تنمو على أساس الديمقراطية . بما في ذلك التسلح بحس نقدي وإقامة المسافة الضرورية مع الجوهر التقليدي للسلطة .

- **الحكامة التدبيرية ونجاعة الفعل السياسي :**

إن الخطاب السياسي ، ومهما بلغت درجة جاذبيته ، لن يحقق فعله في قضايا الإصلاح والتنمية إلا بمقدار انتقاله إلى مستوى الاقتصاد السياسي التنموي بأولويات التخطيط الاستراتيجي عبر إدماج كفاءات البلاد وطاقاته المبدعة وقواه المنتجة في مسعاها الدائم إلى خلق الثروات وتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين ، بدل الاكتفاء بتدبير الندرة واجترار الأزمات . فالعمل السياسي بهذا المعنى بات مرتبطا بمدى اكتساب الفاعل السياسي لقدرات تدبيرية تمكنه من تحقيق الإنتاجية والمردودية للاستجابة السريعة والقصوى لحاجيات المجتمع الملحة التي من شأن تجاهلها أن يهدد استقرار المجتمع وانسجام مكوناته .

فانفجار الطلب الاجتماعي ، ماديا ومعنويا وثقافيا ، جعل من إشكالية تدبير الموارد قياسا بالحاجيات السوسيو- اقتصادية ذات أولوية قصوى في جدول أعمال الفاعل السياسي والحزبي أيضا ، وبالنتيجة حمل معه متغيرات جديدة في الثقافة السياسية للنخب الجديدة عصفت بأسلوب العمل التقليدي الذي تغرف منه عادة النخبة السياسية ، إذ أصبحت الحكامة الجيدة والمتطورة أطروحة مركزية في أي تصور أو برنامج غايته تدبير شؤون الحكم والسياسات العمومية . فربط الحزب لنموذج الديمقراطية الاجتماعية بمنظور جديد لحكامة متطورة تعتمد الوظيفية والنجاعة ، هو أساس مفهومنا لحداثة عملية تربط عمق النظرية بإجرائية التدبير ونجاعة الفعل والممارسة .

فحزب الأصالة والمعاصرة ينظر إلى الحكامة بالمعنى الذي يفيد أسلوب التدبير والقيادة التسييرية وأداة إجرائية للتجديد السياسي الهادف والشفاف .

وحتى تؤدي الحكامة الجيدة وظائفها كاملة يشدد الحزب على مايلي :

اعتماد المقاربة التشاركية للمواطنات والمواطنين في عمليات تصميم وإنجاز وتتبع وتقييم برامج ومشاريع التنمية المرتبطة بحاجاتهم وانتظاراتهم الفعلية ؛

عقلنة منظومة اتخاذ القرار من خلال الانفتاح على تعدد وجهات النظر واعتماد أسلوب التخطيط العلمي وإذكاء القدرة على التوقع والاستباق ؛

ترسيخ ثقافة التقييم في تفكير وممارسة التنظيمات والمؤسسات الوطنية لاستدراك وتصحيح ما قد يترتب عن السياسات العمومية المنوطة بالمشرفين على سير الشأن العام وبالمنتخبين من نتائج وآثار سلبية على العيش الكريم للمواطنات والمواطنين ، وتوخيا للمصداقية والنجاعة لا مناص من نشر وتعميم الافتحاصات والتقييمات بعد إنجاز المشاريع .

ربط المسؤولية بالمحاسبة باعتبارها مدخلا لا غنى عنه للقضاء على ظواهر الرشوة وسوء تسيير أو نهب الموارد العمومية والإفلات من العقاب .

3- رهان التحديث وعلاقة البعد الثقافي بالأصالة والمعاصرة :

➢ عناصر في التحولات الثقافية :

يرى حزب الأصالة والمعاصرة أن المسألة الثقافية تكتسي أهمية بالغة في الزمن المعاصر ، بالنظر إلى طبيعة التطورات المتلاحقة التي همت المنظومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيديولوجية والإعلامية . وهي تطورات تؤكد محورية الثقافة في تمفصلاتها مع البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري ، مع ما أفرزته من أسئلة تخص قضايا الهوية والخصوصية والكونية . . . فأضحى المجال الثقافي حلبة للصراع ، تؤشر على دخول العالم مرحلة جديدة من الرهانات . ففيما يعلن البعض «نهاية التاريخ» وتراجع عوامل الصراع الاقتصادي والإيديولوجي لصالح الصراع الثقافي ، ويبشر بصراع أممي معولم بين «الحضارات» ، يتأكد بالمقابل أن المنظومات الثقافية لم تعد منغلقة ، وأصبحت عابرة للقارات ، تحمل معها منظومات قيمية وسلوكية كونية ، وأن قنوات التواصل والحوار أصبحت أكثر انفتاحا وانكشافا . إذ أصبح العالم «قرية صغيرة» تسمح بانتقال الأفكار والمعلومات والأخبار والقيم والأذواق . فأصبح الفرد مواطنا كونيا يتفاعل ، بهذا القدر أو ذاك مع الشروط الجديدة للتواصل الثقافي والإعلامي . غير أن إشكالات حقيقية أصبحت تطرح بخصوص قضايا الهيمنة الثقافية وتنميط أدوات الاستهلاك والتحكم في قنوات وآليات الترويج الثقافي .

فقد أصبح عالم اليوم يعرف تفككا وتلاشيا تدريجيا للوسائط « التقليدية » للثقافة ، في مقابل اتساع مهول في الوسائط الجديدة السمعية / البصرية ، في الفضاءات الخاصة والعامة . وهذا

الوضع يؤشر على تحول جوهري في منظومات التواصل والتلقي والقراءة والإنتاج . مع ما يستتبع ذلك من تحول في التمثلات والقيم والسلوك والمعارف . . .

ورغم أن الثقافة الاستهلاكية لازمت منذ سنوات المنظومة الاقتصادية الرأسمالية ، إلا أنها أصبحت أكثر انتشارا وتجدرا . فتسليع الثقافة أصبح من ركائز النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي يعمل على صهر العالم استهلاكيا ، وإكساب السوق قوة سياسية ورمزية مسنودة بدلالات اجتماعية عبر- وطنية ، تضفي على الفردانية سلطة قيمية تتجاوز الحدود ، وعلى نمط الاستهلاك وظيفة جديدة . بحيث أصبح العالم بفعل هذه العوامل ينحو نحو «مركزية ثقافية» جديدة ، تعلي من شأن نموذج ثقافي يعلن نفسه مَرْكَزا ، وثقافات هامشية غير متكافئة .

أمام هذا الوضع ، أضحى سؤال الهوية يحتل موقعا مهما ، سيما وأن البعض يعتبر أن النظام العالمي الجديد يقوم على استراتيجية محددة يتم تنفيذها قصد اجتياح العالم ، وتقويض الثقافات الوطنية والمحلية . لذلك أضحت الشعوب والنخب تبحث عن شروط ومواصفات لتأكيد الخصوصية الثقافية ، باعتبارها شرطا أساسيا في عملية التعايش الحضاري والحوار الثقافي والديني .

وتبرز الأصوليات الدينية ، بمختلف تلاوينها ، كرد فعل على هذه التحولات الجارية ، معتبرة إياها تهديدا للكيانات الوطنية ، ومخططا يستهدف الدين باسم الديمقراطية والحداثة وحقوق الإنسان . . . فهي تعتبر أن مقاومة هذه المتغيرات يتطلب العودة إلى الأصول ، لأنها تمثل الحقيقة والصفاء ، وتدعو المجتمع إلى الاحتراز من كل مظاهر التحديث والتطور . وتسيد خطابات مناهضة للدولة المدنية وأسس الفكر العقلاني ومظاهر التحديث . وتَحْكُم على أنماط الثقافات المختلفة والمتنوعة وعلى الفنون والآداب والفكر والفلسفة انطلاقا من معايير أخلاقية قيمية ، بعيدة عن المعايير الموضوعية لتقييم هذه النشاطات والتعبيرات . وهي تتبنى فهما وتأويلا وتفسيرا ضيقا للنص الديني ، وترفض أي اجتهاد أو قياس عقلي للإجابة عن إكراهات ومتطلبات الواقع . من هنا تعتبر الأصولية الدينية شكلا متطرفا في التعبير عن الهوية أو الخصوصية . فتصبح الثقافة وعاء للمطلق والمقدس والحقيقة .

يرتبط السؤال الثقافي اليوم من منظور حزب الأصالة والمعاصرة بمجتمع المعرفة ، من حيث الحاجة إلى بناء منظومات ثقافية تستجيب لمتطلبات التنشئة الاجتماعية الفاعلة ، والتربية على القيم الكونية للمواطنة ، والتأهيل الفكري واللغوي والمعرفي للأفراد والجماعات بما يضمن للمواطن شروط التحاور وإنتاج الأفكار والتواصل البناء وآليات التحليل والاستنتاج

والاستدلال التي يتعين أن يكون قادرا على استعمالها في مجتمع ديمقراطي ، مفتوح ، متعدد الروافد والمكونات الثقافية . وبما يضمن أيضا القدرة على الانفتاح على مختلف المنظومات الثقافية باستثمار فعال لوسائط الاتصال الجديدة وحمل المجتمعات على الاستثمار الإيجابي والمنتج لهذه الوسائط .

ويعرف المجال الثقافي تحولات عميقة على مستوى المفاهيم والتمثلات والوظائف . . فإذا كان في مراحل سابقة يشكل ظلا وخلفية لاشتغال السياسي ، بما يعنيه ذلك من استناد على مرجعيات إيديولوجية «صارمة» ، فإن هذه الحمولات تراجعت في مقابل تسييد مفاهيم جديدة من قبيل «المجتمع المدني» و«الثقافة المواطنة» و«ثقافة القرب» و«الثقافة التشاركية» و«الثقافة التضامنية» . . . وهي مفاهيم تلتقي في مجملها في اعتبار المجتمع والدولة عنصران متكاملان في بنية اجتماعية واحدة ، لا يشوبها تناقض أو يعتريها تصادم .

إن التحول الذي حصل على مستوى المشهد الثقافي يتساوق مع مجموعة من العوامل والمتغيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، ومن ضمنها التوسع الكبير للمنظومة الليبرالية واحتلالها لمساحات شاسعة لترويج خطاباتها وتسييد قيمها ، أمام انحصار المنظومات الإيدولوجية ، مقابل التعدد المرجعي وانفتاح المقاربات وانتشار الفكر الديمقراطي والحقوقي وبروز مجتمع المعرفة مسنودا بموجة عولمية عابرة للقارات .

انعكست هذه العوامل على التصورات الثقافية للنخب والممارسات والممارسين ، ناهيك عما أفرزته العولمة من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في أنماط الفكر والسلوك والتلقي . مما نجم عنه تحول في بنية القيم والمفاهيم الناظمة للحقل الثقافي . وهكذا أصبح المجال الثقافي يولي الاهتمام للأبعاد الخاصة للثقافة في علاقتها بالأبعاد المحلية .

➢ منطلقاتنا في مشروع التحديث الثقافي :

تتحدد الاختيارات الثقافية من منظور الديمقراطية الاجتماعية انطلاقا من أربعة مبادئ ناظمة : المساواة والعدالة والحرية والتضامن . وهي الخيارات الكبرى التي يستند عليها مشروعنا الثقافي ضمن مقاربات تنطلق من اعتبار الثقافة بمختلف تعبيراتها ـ المادية والرمزية ـ مكونا متلازما مع البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية ، ومجالا متفاعلا مع مجريات التحولات المحلية والوطنية والكونية . وهي ليست منظومة مستقلة أو بناء فوقيا للمجتمع يعكس الأساس الاقتصادي أو البناء التحتي ، بل منظومة حيوية تتفاعل مع التطور المجتمعي ، ومع سياق التحولات التاريخية .

وبهذا المعنى ، فالثقافة ليست ثابتة ولا مطلقة . إنها منظومة متحولة ذات أبعاد تاريخية . لا تعيد إنتاج الأنماط السائدة بالضرورة ، بل تعمل على تشكيل وإعادة بناء منظومات جديدة من وجهة نظر التحولات الاجتماعية المطلوبة . فهي مكون أساسي للهوية الوطنية المشتركة ، وأداة لتشكيل أنماط الوعي والسلوك وبناء الشخصية الفردية والجماعية ، وتمتين الشعور بالانتماء المشترك . ودعامة أساسية لتوطيد دعائم المواطنة واستنبات وترسيخ قيم الديمقراطية . وهي إرث جماعي لتحرير الأفراد ، وليست أداة لتسييد إيديولوجية طبقية ، أو عقدية لإحكام السيطرة على المجتمع والدولة وفرض نماذج للاستيلاب الفكري أو الاقتصادي . وهي رافعة للتنمية بأبعادها الشاملة ، إذ تتطلب استحضار الترابط بينها وبين مؤشرات النمو البشري والإنتاجية والمواطنة النشيطة والدخل والصحة . . . فكلما كان نصيب الفرد من التثقيف مرتفعا كلما كان قادرا على مواجهة مشاكل وإكراهات ومتطلبات النمو والتنافسية والتقنية والجودة والتكيف مع محيط الشغل . وهي فضاء لاحتضان ورعاية وتنمية أسس وقواعد التعدد والاختلاف ، ومجال للتربية على قيم الحوار ونبذ الشوفينية والتعصب والكراهية والعنصرية والطائفية والتطرف . . .

إن التعامل مع مقولة «الخصوصية الثقافية» بما تعنيه من ضرورة حماية وتطوير مختلف التعبيرات الثقافية الأصيلة المعبرة عن مقومات التعدد والتنوع الثقافي والهوياتي ، وضمان الحقوق الثقافية لا تتعارض مع مستلزمات التفاعل الايجابي مع الثقافات المغايرة . فمفاهيم « الأمن الثقافي» و«الحماية الثقافية» و«الاختراق الثقافي» بقدر ما تعبر عن ردود فعل إزاء الموجة العولمية الراهنة ، بقدر ما تطرح أسئلة حقيقية عن طبيعة هذه التوظيفات . إن مفهوم الخصوصية الثقافية لا ينبغي أن يوظف ضمن منظور أصولي أو لا تاريخي أو معاد لكونية حقوق الإنسان . لأن الثقافة شرط من شروط التحديث بأبعاده الفكرية والإبداعية والجمالية ، بما تعنيه من خيارات تنتصر للعقل والتقدم ، بعيدا عن نزعات الانغلاق والانكفاء الثقافي والتأكيد على الخيار الثقافي كشرط جوهري في تمتين دعائم الدولة المدنية الديمقراطية ، لأن الخيار الثقافي يرتبط بالمنظومة القيمية المنشودة .

واعتبارا لذلك ، يرى حزب الأصالة والمعاصرة أن المكون الثقافي يعد رافعة مجتمعية وحضارية بالغة الأهمية لصيانة الثوابت الوطنية ، ولترسيخ الشعور الفردي والجماعي بالانتماء المشترك للأمة ، وفضاء عموميا للتجسيد الفعلي لتعدد روافد الهوية المغربية المنفتحة على القيم الكونية المتجددة ، والمتفاعلة . إن الثقافة بقدر ما تفعل دورها المحوري في تكريس وتعميق روح الانتماء الطوعي وحس الاعتزاز بالذات الوطنية ، بقدر ما تقع على عاتقها وظيفة التنشئة القيمية والسلوكية القائمة على احترام الانتماءات الأخرى .

وعليه ، يستوجب إقرار سياسة عمومية في مجال الثقافة تتماشى مع اختيارات الدولة بدعم وتكريس المشروع الحداثي الديمقراطي ، المعتمد على مقومات تحديثية مواكبة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وفي القلب منها المدرسة ، بتفاعل مع روح التطور المجتمعي ، والدينامية التاريخية الكونية . وباعتماد عمليات تربوية متجددة تستهدف بناء السلوك الفردي والجماعي والتمثلات المشتركة على قواعد الاحترام والحوار والإبداع ، بإعمال العقل والاجتهاد ضدا على نزعات التعصب والتطرف والإقصاء والإطلاقية والتمييز . . .

إن استحضار المنظومة القيمية يعتبر إحدى الرهانات الحاسمة والمستقبلية في أي سياسة ثقافية تستهدف الاستثمار الإيجابي في الرأسمال اللامادي والبشري ؛ أي في نموذج المواطن المنشود بوصفه مواطنا فاعلا وايجابيا ، متشبعا بقيم الحقوق والواجبات ، والمبادرة الحرة والمنتجة ، وقادرا على التصرف والاختيار وفق قواعد السلوك المدني .

فقد شهد المجتمع المغربي تحولات عميقة في أنماط السلوك والتمثلات والعلاقات ، وفي قواعد التواصل والتعبير . . غير أن نموذج المجتمع الحداثي بما يفرضه من خيارات سياسية وثقافية وتربوية ما زال يعرف ترددات بفعل طبيعة التشكيلات المجتمعية نفسها ، وبفعل طبيعة السيرورة الانتقالية في البنيات الثقافية القائمة ، وهو ما يتطلب الاستثمار الإيجابي والعقلاني للحركية الجديدة التي تعتمل في المجتمع المغربي ، والتي تخص الأنماط العصرية للتنظيم الاجتماعي ومكانة الفرد بوصفه فاعلا إيجابيا . وهكذا ، ينبغي أن تتم ملاءمة السياسة الثقافية مع فلسفة الدستور ومقتضياته فيما يتعلق باختيارات المغرب على مستوى الاختيار الديمقراطي ، وتلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها ، العربية - الإسلامية ، والأمازيغية ، والصحراوية الحسانية ، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية وتنوع وتلاحم مقومات هويته الوطنية العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية بكل روافدها الحضارية والتاريخية ، وكذا مع قيم حقوق الإنسان المرتكزة على الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء .

إن سؤال تحديث المجتمع بالنسبة لبلادنا ، علاوة على كونه سؤال التمفصل بين التنميط والنمذجة والتقليد والاستكانة من جهة ، والتحرر والاجتهاد والعمل والإبداع من جهة أخرى ، فهو سؤال الفرق بين النظرية والتطبيق الذي لا يزال بحاجة إلى معالجة جدية ، وهو ما يطرح المشكل المرتبط بالمسألة الدينية في المجتمع المغربي . وما يهمنا الآن بشكل براغماتي من هذا السؤال ، هو مجموع القيم التي صاحبت الفكر التحديثي عموما ، وهي قيم تصلح للارتكاز عليها وجعله منطلقا للدخول في مسلسل التطوير وإنجاز النقلات النوعية المطلوبة في مجال التقدم ، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع .

هذا الاتجاه في التحليل ، ينبني أساسا على أن التحديث يقوم على منظومة قيمية نظرية ، يمكنها الخضوع لمنطق التسليم والنجاعة والصلاحية والقابلية للتعميم ، والإرادة الإنسانية المحدّثة هي بالضرورة تقوم على أساس القراءة والفهم البشريين المتعديين والمتنوعين . فالحداثة إذا ، هي منظومة قيمية معيارية مفتوحة أمام أكثر من قراءة أو إبداع واحد . وهذه حقائق لابد من الوقوف عليها وقت التعاطي مع هذه المنظومة القيمية النظرية ، وعلينا ألا نقف عند حدود كما لو أن الإشكال يكمن في طريقة وشكل القراءة والفهم ، إذ هناك تجارب تحديثية يؤدي التأمل فيها إلى الدفع في اتجاه طرح السؤال حول مراد الحداثة منها .

أما سؤال التدين ، فبالإضافة إلى كونه سؤال التمفصل بين القداسة والإطلاقية والتعالي والخلود من جهة ، والإنسية والواقعية والنسبية والمحدودية من جهة أخرى ، فهو سؤال الإدراك بأن الاعتقاد لا يستغرق سوى جزءا من المحدودية في الأمد ، وهو يتطلب التمييز بين الدين والتدين . ففعل التدين ، حينما يطرح كحاجة لدى الفرد ، يتطلب ضرورة الارتكاز في عملية النهوض بالشأن الديني داخل المجتمع على ركنين أساسين : الحق في الاختلاف وحرية الاعتقاد ، فهما عماد تحرير المجتمع وتنظيمه ؛ تحريره من كل أشكال الوصاية والحجر على الأفراد من جهة ، وتنظيمه من حيث الالتزام باحترام إرادة الفرد واختيار معتقده وتوجيه سلوكاته وتصرفاته ، بما لا يتناقض ولا يتعارض مع الإرادة الجماعية في التعاقد الاجتماعي العام من جهة أخرى .

إن قناعات وممارسة المغاربة للتدين ليست متجانسة ، فهي تختلف ، طقوسا وتعبيرا وقناعة ، كما تختلف بين العديد من المناطق المشكلة للمغرب . وإذا كانت أنماط التدين متعددة ، فإن انتشار مظاهر الإسلام السياسي اليوم ، بتنظيماته وأذرعه ، وانتشار النزعات الدينية المتطرفة ، تشكل تحديا لنمط الإسلام المغربي السمح والمعتدل وهو ما يطرح العديد من الأسئلة المرتبطة بواقع الحقل الديني ببلادنا ، سواء في علاقته بالمؤسسات الحزبية أو بمؤسسات الدولة .

وما يجب التركيز عليه بقوة في عملية النهوض بالشأن الديني داخل مثل هذه البنية المجتمعية ، هو مجموع تلك القيم الخلقية والاجتماعية ، التي تحويها المنظومة الدينية وتحملها معها لفائدة الإنسانية . فتقديرنا الإيجابي ، واعتزازنا بالإسلام كعقيدة ، يحيلنا على أن لا مناص من الإقرار بأن مركز اهتمام سؤال التدين هو الإرادة الإنسانية ذاتها ، شأنه في ذلك شأن سؤال التحديث المجتمعي . لذلك ، عندما يتم تناول الإنسان من زاوية التدين داخل مجتمع ما ، معناه أن ليس بالإمكان إقامة علاقات إنسانية داخل المدار الإنساني والكوني إلا

على أساس منظومة قيمية أخلاقية واجتماعية ، كتعبير عن الوعي بالكرامة ، وكتعبير عن الوعي بالتحرر من أشكال العبودية الموجودة على الأرض ، وكذا على أساس منظومة اعتقادية إيمانية قائمة على إدراك الحق في الاختلاف ، الذي تفرزه مركزية الاختيار الإنساني المبني على منطق الجزاء والعقاب .

فموقفنا من التراث بشكل عام هو موقف شامل من التاريخ ، ولهذا لا يمكن أن نقيم أي ثنائية قائمة على التضاد بين الأصالة والخصوصية من جهة ، والمعاصرة والتحديث من جهة أخرى . وهذا ما يجعل نظرتنا تختلف جذريا عن النظرة السلفية إلى التراث ، فهي نظرة تقديسية تسعى لفرض الماضي على الحاضر وتثبيته وتجميده ، وهو ما يفيد ضمنيا الدعوة إلى الاستخفاف بالتراث والانتقاء النفعي منه ، وهي دعوة لا تاريخية إلى إفقاد الحاضر عمقه التاريخي ، دعوة إلى الارتهان لأنماط حياة وفكر لا ترقى إلى رؤية إصلاحية ، وهي دعوة إلى الاكتفاء بالتلقي دون القدرة على الخلق والإبداع .

وموقفنا ليس موقف الإحياء السلبي للتراث ، ولا موقف الرفض أو الانتقائية النفعية ، بل هو موقف النقد التاريخي للتراث بكل جوانبه ، وبمختلف تعابيره وأشكاله ومضامينه ، وبمختلف ملابساته الاجتماعية والتاريخية .

4- رهان التنشئة الاجتماعية :

إذا كان الاهتمام المنصب اليوم على المستويات الإجرائية للتأطير السياسي داخل الأحزاب السياسية قد اتخذ حيزا لا يستهان به من النقاش في المرحلة الأخيرة، فإن المنظور السياسي العام وأسس ومنطلقات إصلاح هذا البعد الأساسي في الممارسة السياسية للحزب بقيت خارج نطاق هذا التداول .

فعلى الرغم من إقرار الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان سنة 2007 ، وعلى الرغم من إعلان الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان أواخر سنة 2010 ، إلا أن واقع حال مؤسسات التنشئة الاجتماعية بقيت بعيدة كل البعد عن أجرأة هاتين الإستراتيجيتين ، سواء على مستوى التحسيس والتوعية أو على مستوى التدريب والتكوين أو على مستوى التربية . والأحزاب تأتي في القلب من هذه المسؤولية ، فيما يخص القيام بمهامها على مستوى التنشئة السياسية .

فاعتماد البعد الحقوقي كمدخل للتنشئة هو حق من حقوق الإنسان يفضي إلى التمتع بحقوق أخرى . وعملية الارتكاز على ثقافة حقوق الإنسان في المنظومة السياسية تأتي في سياق رؤية تطمح إلى أن تشكل هذه المنظومة منطلقا لترسيخ الوعي بالمسؤولية ، وأرضية لترسيخ الوعي الجماعي ، ومجالا للتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وميدانا لترجمة القيم إلى ميول ومواقف وسلوكات مدنية .

فالمفروض ، مأسسة التنشئة السياسية على ثقافة حقوق الإنسان ، وتملُّك قيمها ومبادئها ومفاهيمها من طرف المكونات السياسية المشرفة على التأطير والتوجيه ، وأنسنة العلاقات والممارسات داخل الفضاءات السياسية ، وتنمية التوجهات والمواقف والسلوكات السياسية . وإذا كانت من مهمة لحزب الأصالة والمعاصرة على هذا المستوى ـ إضافة إلى مهمة تمثيلية المواطنات والمواطنين السياسية داخل المؤسسات المنتخبة ـ فهي تكمن أساسا في هندسة خطة عمله على مستوى التأطير والتوجيه ، بما يعمل على تيسير مهمته في تنظيم المواطنات والمواطنين .

إن فكرة المواطنة بمعناها العام ، هي شعور جماعي يدركه الفرد من خلال علاقته بالآخرين ؛ من حيث وعي الذات لدى الإنسان من خلال المجموعة ، ومن حيث علاقة الفرد بمجتمعه ، وما ينتج عنها من علاقات ، ومن حيث علاقة الفرد بالدولة وما ينتج عنها من ارتباطات . ولا يمكننا اليوم الوقوف على رهان التنشئة السياسية دون الاكتراث للأسئلة التي تعكس فعلا الانشغال العميق بالواقع السياسي الملتبس على مستوياته الإجرائية فيما يخص التأطير السياسي ، في ارتباطه بمتطلبات وإكراهات واقعنا الاجتماعي والثقافي والحقوقي .

فرهان التنشئة السياسية اليوم هو رهان التعبير عن الانضباط للإرادة المجتمعية العامة ، ورهان الإنتاجية والتدبير العقلاني ، ورهان رد الاعتبار لفعالية الأحزاب السياسية ، وفي القلب منها حزب الأصالة والمعاصرة .

وعلى الرغم من الاهتمام الذي يوليه المجتمع المغربي لإصلاح المنظومة السياسية ، والدعم القوي لتمويل البرامج الإصلاحية في هذا الشأن ، إلا أنه يتأكد أننا لم نحسن استثمار هذه الفرصة التاريخية . فالأحزاب لا زالت في منأى عن تحقيق الغايات الكبرى ؛ مثل : ترسيخ قيم المواطنة الحرة ، وتنمية روح المسؤولية ، ودعم التنمية الثقافية ، والانخراط الجدي والمسؤول في سياق البناء الديمقراطي ، وملامسة شروط ضمان التماسك الاجتماعي وصيانة الهوية الوطنية المتعددة والمتنوعة الأبعاد .

وإذا كانت مهمة التنشئة هي التأثير في سلوك الأفراد تأثيرا معقلنا ومنظما ، وفق ما يحدده المجتمع ، وإذا كان مجهود مؤسساتها يقاس بمدى تحقيقها لمهمتها ، فإن معطيات النتائج المحصلة تؤشر على أنها لا زالت غير قادرة على تفجير كل الطاقات الفردية وتحقيق الاندماج المجتمعي وإكساب الناشئة مقومات التنشئة الاجتماعية والسياسية المتوخاة .

فالتداول بشأن الرهانات المجتمعية على الأحزاب السياسية ، والمطارحة بخصوص التعاون والشراكة والتأثير المتبادل بين المجتمع والأحزاب السياسية ، وجعل الفعل السياسي منخرطا في سيرورة الحياة والنمو والتوجيه الاجتماعي ، ومساهمة الأحزاب في تكوين وتنمية شخصية المواطن/المواطنة وإعادة تشكيل النخب وتجديد دماء المجتمع . . . كل ذلك لا يمكنه أن يكون حصرا على فاعل دون آخر ، فيما يخص تحديد الخلفيات والمنطلقات والتوجهات والاختيارات والأهداف والأولويات التي يجب الاستناد إليها في رسم الاستراتيجيات وخطط العمل داخل المنظومة السياسية بكاملها .

فما هي إذن محددات عملية النمو السياسي التي يرتئيها المجتمع المغربي كأسس ومنطلقات لممارسة الأحزاب لمهامها اليوم؟ وكيف يمكننا أن نوفق بين ناشئة مجتمعنا بخصائصها ومميزاتها ، كمادة حية تعمل عليها ولها الأحزاب المغربية ، وبين ما يريده المجتمع المغربي أن تشب عليه هذه الناشئة؟ وما هي إمكانات وإمكانيات جعل الأحزاب تشكل تلك الصورة للمجتمع المثالي الذي يمكن أن يحقق للمواطنات والمواطنين مطالبهم ، وفي ذات الوقت يعمل على المساهمة في تحقيق أهداف المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي؟ وما هي طبيعة وشكل الشروط التي ينبغي مراعاتها لتنظيم عمليات التأطير السياسي داخل الأحزاب السياسية للتمكن من إكساب المواطنات والمواطنين مجموعة كبيرة من المهارات السلوكية والعادات الانفعالية والفكرية والاتجاهات؟ وكيف يمكن للأحزاب أن تكون مراعية لما يمكن أن يكون عليه الأفراد والجماعات من فروقات فيما بينهم ، سواء على مستوى العوامل المجالية والبيئية أو على مستوى الاستعدادات والرغبات والميول الفردية والفئوية؟ هذه أهم الإشكالات التي يعمل حزب الأصالة والمعاصرة على طرحها في مجال التأطير السياسي ، ويسعى مناضلوه ومناضلاته إلى أن يكونوا سباقين إلى القيام بمهامهم التأطيرية والتوجيهية في فضاءات تواجدهم الاجتماعية ومواقع مسؤولياتهم السياسية والمهنية والتمثيلية .